

UNIT 2 MACROECONOMICS الاقتصاد الكلي

1.2 – دورات الأعمال التجارية و إجمالي الناتج المحلي GDP AND BUSINESS CYCLES

1.1.2 – المحاسبة عن الدخل القومي NATIONAL INCOME ACCOUNTING المحاسبة عن الدخل القومي تستخدم في قياس المخرجات و أداء الاقتصاد القومي

1.1.1.2 – إجمالي الناتج المحلي GROSS DOMESTIC PRODUCT (GDP)

هو المبدأ الذي يتم قياس أداء الاقتصاد القومي بناءً عليه و أيضاً هو يعبر عن إجمالي القيم السوقية للمنتجات و الخدمات النهائية المنتجة داخل حدود الولايات المتحدة الأمريكية بغض النظر عن أن هذا الإنتاج تم بواسطة الموارد المحلية أو الأجنبية خلال فترة معينة من الزمن (عادة تكون عام)

2.1.1.2 – إجمالي الناتج المحلي يتم حسابه بدون الاهتمام بملكية الموارد الإنتاجية و بالتالي فسوف نجد أن قيمة المخرجات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية لا تشمل على المصانع المملوكة لها خارج الدولة و لكن المصانع ذات الملكية الأجنبية على أراضي الولايات المتحدة الأمريكية يتم شملها عند حساب إجمالي الناتج المحلي
3.1.1.2 – توجد طريقتين متكافئتين لحساب إجمالي الناتج المحلي :

1.3.1.1.2 – طريقة الدخل INCOME APPROACH

طبقاً لهذه الطريقة يحسب إجمالي الناتج المحلي مجموع العناصر التالية مطروحاً منها دخل الولايات المتحدة الأمريكية المكتسب خارج البلاد

1.1.3.1.1.2 – الأجور (تعويضات الموظفين) (WAGES
COMPENSATION OF EMPLOYEES)

2.1.3.1.1.2 – الفائدة INTEREST

3.1.3.1.1.2 – الربح RENTS

4.1.3.4.1.2 – دخل الملاك PROPRIETORS' INCOME

5.1.3.4.1.2 – الضرائب التجارية الغير مباشرة (مثل ضريبة المبيعات)
INDIRECT BUSINESS TAXES

6.1.3.4.1.2 – إيرادات الأسهم المالية DIVIDENDS

7.1.3.4.1.2 – أرباح الشركات المساهمة الغير موزعة
UNDISTRIBUTED CORPORATE PROFITS

2.3.1.1.2 – طريقة النفقة EXPENDITURE APPROACH

طبقاً لهذه الطريقة فإن إجمالي الناتج المحلي عبارة عن مجموع النقاط التالية
1.2.3.1.1.2 – النفقات الاستهلاكية الشخصية PERSONAL

CONSUMPTION EXPENDITURES

2.2.3.1.1.2 – إجمالي الاستثمار المحلي الخاص GROSS
PRIVATE DOMESTIC INVESTMENT

3.2.3.1.1.2 – المشتريات الحكومية GOVERNMENT
PURCHASES

4.2.3.1.1.2 – صافي الصادرات NET EXPORTS

3.3.1.1.2 – لإلغاء الحساب المزدوج عند احتساب إجمالي الناتج المحلي يتم إضافة القيم المضافة إلى المنتجات و الخدمات عند أي مرحلة من مراحل الإنتاج خلال الفترة التي يقاس عنها إجمالي الناتج المحلي
1.3.3.1.1.2 – و بشكل خيارى يمكن إضافة القيمة السوقية للسلع و الخدمات النهائية

4.3.1.1.2 – إجمالي الناتج المحلي ليس بالمقياس المثالي للتحسن الاقتصادي

1.4.3.1.1.2 – إجمالي الناتج المحلي هو مقياس نقدي و بناءً على ذلك فإن مقارنة الناتج القومي لأكثر من فترة من الزمن يتطلب بعض التعديلات لما قد يطرأ من تغير على مستوى الأسعار . **مثبط إجمالي الناتج المحلي GDP DEFLATOR** يمكن استخدامه لتحويل إجمالي الناتج المحلي الاسمي إلى إجمالي ناتج محلي حقيقي

2.4.3.1.1.2 – الزيادات في إجمالي الناتج المحلي تشتمل على عناصر الدمار البيئي مثل الصخب و الازدحام و التلوث
3.4.3.1.1.2 – إجمالي الناتج المحلي غير قابلة للتعديل كاستجابة للتغيرات السكانية (التي من شأنها أن تغير دخل الفرد)
4.4.3.1.1.2 – التغيرات في قيمة أوقات الفراغ لا تدخل في الاعتبار
5.4.3.1.1.2 – بعض الأحداث الغير سوقية يتم استبعادها مثل مثل قيمة عمل الأسر المنتجة

6.4.3.1.1.2 – النفقات العسكرية يشتمل عليها ضمن التكلفة و ليس قيمة إجمالي القيم المتعلقة بالزيادة
5.3.1.1.2 – مفاهيم أخرى للدخل القومي

1.5.3.1.1.2 – **صافي الناتج المحلي NET DOMESTIC PRODUCT (NDP)**

= إجمالي الناتج المحلي – الاسـتهلاكات -GDP DEPRECIATION

2.5.3.1.1.2 – **الدخل القومي** = إجمالي الناتج المحلي + صافي دخل الولايات المتحدة المكتسب من الخارج – ضرائب الأعمال التجارية الغير مباشرة مثل ضريبة المبيعات

NATIONAL INCOME (NI) = NDP + U.S.NET INCOME EARNED ABROAD – INDIRECT BUSINESS TAXES (E.G.,SALES TAXES)

3.5.3.1.1.2 – **الدخل الشخصي PERSONAL INCOME (PI)** = صافي الدخل (NI) – الضريبة على دخل الشركات المساهمة

و الأرباح الغير موزعة CORPORATE INCOME TAXES AND UNDISTRIBUTED PROFITS – مساهمات الضمان الاجتماعي SOCIAL SECURITY CONTRIBUTION + الدفعات المحولة من سواء كانت خاصة أو عامة TRANSFER PAYMENTS

4.5.3.1.1.2 – **الدخل المتاح DISPOSABLE INCOME** = الدخل الشخصي PI – الضرائب على دخل الفرد

6.3.1.1.2 – الدخل المتاح يكون موزع بين
1.6.3.1.1.2 – المدفوعات الخاصة بالاستهلاك و الفوائد

2.6.3.1.1.2 – المدخرات

7.3.1.1.2 – النصيب الحقيقي للفرد الواحد من المخرجات هو عبارة عن

إجمالي الناتج المحلي مقسوم على عدد السكان مع التعديل في حالة التضخم ،
و هي يتم استخدامها كمقياس لمستوى المعيشة

2.1.2 – على مستوى الاقتصاد الكلي الأسعار و الكميات التوازنية لسلع و خدمات معينة تكون
مجمله

1.2.1.2 – الطلب الإجمالي AGGREGATE DEMAND : الطلب الإجمالي

يعكس المخرجات المحلية الحقيقية المطلوبة عند كل مستوى سعر ممكن ، و العلاقة
بينهم علاقة عكسية و بالتالي فإن المنحنى ينحدر لأسفل ، فعندما تنخفض مستويات
الأسعار فإن القوة الشرائية الحقيقية ترتفع و تنخفض معدلات الفائدة و تزداد
المشتريات الخارجية

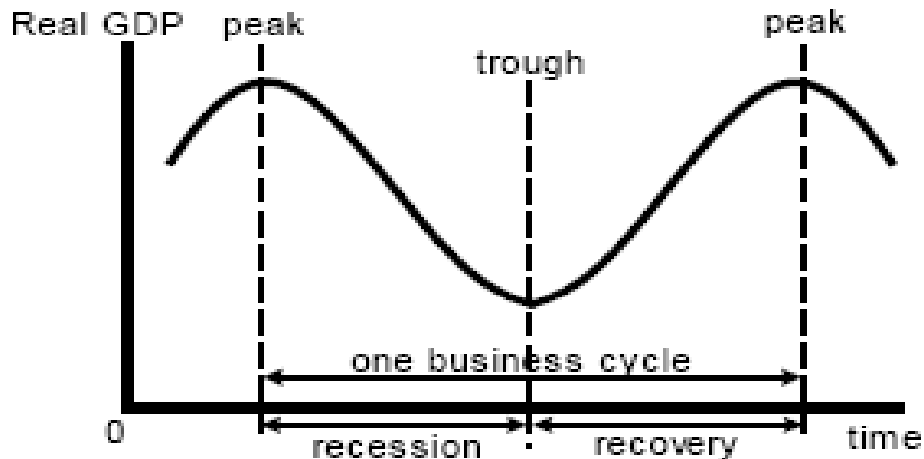
و نجد أن محددات الطلب الإجمالي تتغير تبعاً لأنفاق المستهلك و الاستثمار و الأنفاق
الحكومي و صافي الصادرات

2.2.1.2 – العرض الإجمالي AGGREGATE SUPPLY : العرض الإجمالي

يعكس المخرجات المحلية الحقيقية المتاحة عند كل مستوى سعر ممكن ، و العلاقة هنا
علاقة طردية ، و المنحنى له انحدار أفقي للخارج و عناصر رأسية ، الفرضية التي
تقول أن مستوى السعر لن يرتفع عندما تكون الموارد الإنتاجية غير مستخدمة بفاعلية
و علاوة على ذلك عند مستوى التوظيف الكامل فإن مستوى السعر مع عدم ارتفاع في
المخرجات الحقيقية ، و في المدى المتوسط فإن مستوى السعر و المخرجات الحقيقية
سوف يرتفعان ، محددات العرض الإجمالي تتغير تبعاً لأسعار المدخلات و الإنتاجية و
البيئة القانونية و التشريعية ، و نجد أن المنحنى في الأجل القصير يميل للتسطح
للخارج و ذلك كلما وصل الاقتصاد لأقصى كفاءة ممكنة ، في الأجل الطويل العديد من
المصانع الجديدة من الممكن بناؤها و التي تؤدي بدورها إلى الزيادة المستمرة في
منحنى العرض ، منحنى العرض في الأجل الطويل له انحدار أشد ارتفاعاً و هذا يعني
أن ارتفاع في الطلب من الممكن أن يسبب زيادة جوهرية في السعر

3.1.2 – دراسة الدورة حياة الأعمال التجارية تركز على دورات الحياة الدورية في الاقتصاد ،
معظم الأشياء التي من الممكن التمييز بينها بواسطة التغيرات في مستويات الأسعار و معدلات
التوظيف

1.3.1.2 – كما هو واضح من المنحنى التالي فإن دورة حياة الأعمال التجارية لها
أربعة مراحل و هما



1.1.3.1.2 – **أدنى نقطة TROUGH** : و يمكن تمييزها بأنها أدنى مستويات للنشاط الاقتصادي و عدم الاستخدام الأمثل للمصادر

2.1.3.1.2 – **الانتعاش RECOVERY** : و يمكن تمييزها بأنها زيادة النشاط الاقتصادي

3.1.3.1.2 – **الذروة PEAK** : هي عبارة عن الفترة من الزمن التي عندها يزدهر النشاط الاقتصادي

4.1.3.1.2 – **الركود RECESSION** : تعني انكماش الأنشطة الاقتصادية و مستويات التوظيف و شروطها كالتالي

1.4.1.3.1.2 – أنه خلال طور الركود الخاصة بدورة الأعمال

التجارية نجد أن الموارد الخاصة بالمجتمع لا يتم استخدامها الاستخدام الأمثل و بسبب عدم الاستخدام الأمثل للمصادر فإن الدخل القومي المحتمل سوف يزداد على الدخل القومي الفعلي

5.1.3.1.2 – **الكساد DEPRESSION** : هي عبارة عن فترة انكماش رئيسية يمر بها الاقتصاد ، و شروطها مماثلة لشروط الركود و لكنها أكثر صعوبة و غير قابلة للتعديل بسهولة و هي :

1.5.1.3.1.2 - إذا خفضت المشاريع التجارية مستوى أنفاقها أكثر مما ينبغي و بسرعة فإن موردي تلك المشاريع سوف يجبرون على إيقاف العاملين لديهم بأعداد كبيرة عن العمل ، و عندئذٍ إذا أصبحت البطالة منتشرة فإن ذلك من شأنه خلق مسار يؤدي إلى المزيد من البطالة

2.5.1.3.1.2 – أسباب الكساد تشتمل على المماطلة في سداد الديون في خلال فترات الرخاء و أيضاً تكوين أرصدة مخزنية بما يزداد عن طلب المستهلكين ، المضاربة الزائدة على الأوراق المالية و السلع و فشل الاستثمارات الجديدة للبقاء بمستوى عالي مع المدخرات

6.1.3.1.2 - **الدورات الاقتصادية BUSINESS CYCLES** يمكن اعتبارها ظاهرة طبيعية تستحق الدراسة على الأقل من خلال النظرية الاقتصادية التقليدية في العقود الأخيرة نجد أن السياسة النقدية و الضريبية استخدمت لكي تقوي اتساع الدورات الاقتصادية . بالرغم من أن أسباباً محددة لهذه الدورات لم يتم تعريفها بشكل دقيق و فإن ثقة المستهلك يمكن اعتبارها أحد العوامل لذلك . عندما يكون المستهلك متشائماً بشأن مستقبل الأحداث الاقتصادية فإن مستوى أنفاقهم سيقول و بالتالي تكون النتيجة هي زيادة في مستويات المخزون السلعي . الأعمال التجارية تستجيب لهذه الزيادة في مستويات المخزون و ذلك بتخفيض الإنتاج و تسريح العمال

4.1.2 – **المؤشرات الاقتصادية ECONOMIC INDICATORS** : الاقتصاديون يستخدمون العديد من المؤشرات الاقتصادية لتقدير الدورات الخاصة بدورة الأعمال التجارية . المؤشرات الاقتصادية هي عبارة عن تلك المتغيرات التي لها في الماضي علاقة متبادلة كبيرة مع إجمالي النشاط الاقتصادي . من المؤشرات المعروفة المؤشرات المركبة التي يتم حسابها بواسطة المجلس الاتحادي CONFERENCE BOARD و بواسطة المجموعة البحثية الخاصة التي تحتوى على ما يقارب 2700 من الشركات و الأعضاء حول العالم . المؤشرات يمكنها أن تقود أو تتباطأ أو حتى تتزامن مع الأنشطة الاقتصادية . فالمؤشر الرئيسي هو عبارة عن تقدير لمستقبل الاتجاهات الاقتصادية بينما نجد أن المؤشر المتباطئ (المتأخر) يتغير بعد أن يحدث النشاط الاقتصادي

1.4.1.2 – مؤشرات المجلس الاتحادي الرئيسية تشتمل على التالي :

- 1.1.4.1.2 – متوسط أسابيع العمل لعمال الإنتاج
- 2.1.4.1.2 – أسعار الخمسمائة ورقة مالية الأكثر شيوعاً
- 3.1.4.1.2 – المتوسط الأسبوعي لدعاوى التأمين على البطالة الأولية
- 4.1.4.1.2 – الطلبات الجديدة على السلع و المواد الاستهلاكية (بمقياس أسعار ما قبل سنة 1996 بالدولار)
- 5.1.4.1.2 – الطلبات الجديدة على السلع الرأسمالية الغير محمية
- 6.1.4.1.2 – أذن البناء للمنازل
- 7.1.4.1.2 – أداء الباعة (من حيث لبطئ في التسليم و مؤشر الانتشار)
- 8.1.4.1.2 – العرض على النقود (بمقياس m2 لأسعار ما قبل سنة 1996 بالدولار)
- 9.1.4.1.2 - مؤشر توقعات المستهلك (عند سنة الأساس 1966)
- 10.1.4.1.2 – نشرة سعر الفائدة (الفائدة على سندات الخزانة و الأرصدة الاتحادية لعشرة سنوات)
- 2.4.1.2 – المؤشرات المتأخرة للمجلس الاتحادي تشتمل على التالي :
- 1.2.4.1.2 - متوسط المدة للبطالة بالأسابيع
- 2.2.4.1.2 – التغير في مؤشر تكلفة العامل لكل وحدة إنتاج
- 3.2.4.1.2 – متوسط سعر الفائدة الافتتاحي المطبق بواسطة البنوك
- 4.2.4.1.2 - معدل التصنيع و السلع المخزنة بغرض التجارة بالنسبة حجم المبيعات (بمقياس أسعار ما قبل سنة 1996 بالدولار)
- 5.2.4.1.2 – القروض التجارية و الصناعية الغير مدفوعة (بمقياس أسعار ما قبل سنة 1996 بالدولار)
- 6.2.4.1.2 – معدل تقسيط المستهلك للمديونيات المستحقة بالنسبة للدخل الشخصي
- 7.2.4.1.2 – التغير في مؤشر أسعار المستهلك بالنسبة للخدمات
- 3.4.1.2 – المؤشرات التزامية للمجلس الاتحادي تشتمل على التالي :
- 1.3.4.1.2 – الموظفين مقابل المستأجرين في الأنشطة الغير زراعية
- 2.3.4.1.2 – الدخل الشخصي مطروحاً منه الدفعات المحولة (بمقياس أسعار ما قبل سنة 1996 بالدولار)
- 3.3.4.1.2 – التصنيع و المبيعات التجارية (بمقياس أسعار ما قبل سنة 1996 بالدولار)
- 5.1.2 – نفقات الاستثمار عبارة عن النقطة المحورية التي يتم استخدامها بواسطة الاقتصاديين لتوضيح الدورات الاقتصادية .
- 1.5.1.2 – **نظرية المعجل (المسرّع) ACCELERATOR THEORY** تعطي نموذجاً لقابلية الاستثمارات للتقلب و التأثيرات التالية على إجمالي الناتج المحلي
- 1.1.5.1.2 – نظرية المعجل توضح أن الاستثمارات الرأسمالية لها علاقة بمعدل التغير في إجمالي الناتج المحلي
- 2.1.5.1.2 – و أيضاً نظرية المعجل تفترض الحاجة إلى مستوى معين من المعدات الرأسمالية لإنتاج مستوى معين من المخرجات (المنتجات)
- 2.5.1.2 – بالنظر إلى اقتصاد ينتج في ظل طلب متزايد باطراد و بكميات كبيرة لمنتج معين فسوف نجد أن الزيادة في الاستثمار الرأسمالي مطلوبة لكي تقابل الطلب المتزايد . الطلب على السلع الرأسمالية عندئذٍ يخلق زيادة إضافية في الطلب و التي بدورها تتطلب استثماراً إضافياً في السلع الرأسمالية . في

هذه الموجة السائدة نجد أن معالجة عملية الاستثمار لكي تقابل الطلب تستمر لكي تتسارع

3.5.1.2 - صافي الاستثمار الموجب يحدث عندما تفوق الإضافات إلى السلع الرأسمالية قيمة استهلاك السلع الرأسمالية الموجودة

1.3.5.1.2 - صافي الاستثمار السالب يحدث عندما تفوق قيمة الاستهلاك الإضافات إلى المخزون الرأسمالي

2.2 علم الاقتصاد الضريبي أو الكنزي - (FISCAL) KEYNESIAN ECONOMICS

في سنة 1936 نشر العالم JOHN MAYNARD KEYNES نظريته التي مؤداها أن الاقتصاد يمكن أن يكون في حالة أتران في وضع أقل من وضع التوظيف الكامل . ، هذه الأفكار الجديدة لاقت قبولاً بسبب فشل علم الاقتصاد التقليدي خلال فترة الكساد العالمي

1.2.2 - علم الاقتصاد التقليدي CLASSICAL ECONOMICS

1.1.2.2 - طبقاً للنظرية التقليدية فإن الاقتصاد قادر على التوليد و المحافظة على التوظيف الكامل خلال المدى الطويل دون حدوث التدخل الحكومي بسبب مرونة السعر و الأجر

2.1.2.2 - آليات الضبط (التعديل) ADJUSTMENT MECHANISMS

1.2.1.2.2 - قانون ساي SAY'S LAW العرض يخلق الطلب الخاص به

2.2.1.2.2 - معدلات الفائدة المرنة تحدث تكافئ بين المدخرات و الاستثمارات

3.2.1.2.2 - الأسعار المرنة تسمح التصحيح الذاتي للفوائض و العجز في الإنتاج أو العمل أو الأسواق

3.1.2.2 - الطلب على النقود DEMAND FOR MONEY

1.3.1.2.2 - معادلة التبادل التجاري THE EQUATION OF EXCHANGE الأساس و المعادلة التقليدية هي عبارة عن تلك الهوية التي تخدم كإطار عمل لتحليل تأثير النقود على مستوى الطلب الكلي . و بالتالي هي أيضاً أساس المذهب النقدي . المعادلة عادة يمكن الإشارة إليها كالتالي

$$MV = GDP$$

أو

$$MV = PQ$$

حيث أن

MONEY STOCK (SUPPLY) = M - المخزون النقدي (النقد المتبادل)

VELOCITY = V - سرعة التداول

GROSS DOMESTIC PRODUCT = GDP - إجمالي الناتج المحلي

AGGREGATE PRICE INDEX = P - مؤشر السعر الإجمالي

AGGREGATE OUTPUT INDEX = Q - مؤشر الإنتاج الإجمالي

2.3.1.2.2 - معدل الأنفاق النقدي للدخل THE INCOME

VELOCITY OF MONEY (V) يعكس متوسط معدل دوران المخزون النقدي للمعاملات التجارية التي يتألف منها إجمالي الناتج القومي (GDP) .

و معدل الأنفاق النقدي يمكن تعريفه على أنه نسبة إجمالي الناتج القومي إلى مجموع النقد المتبادل (عدد مرات التي ينفق فيها الدولار على السلع و الخدمات النهائية)

3.3.1.2.2 – الافتراض التقليدي الرئيسي هو أنه عند حدوث زيادة في مجموع النقد المتبادل فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة في الطلب الإجمالي (على عكس النظرية الكينزية و الذي برهن على أنه أي زيادة في المخزون النقدي (M) سوف يقابلها بالكامل تخفيض في سرعة التداول (V) مع ترك قيمة حاصل ضرب مؤشر السعر الإجمالي في مؤشر الناتج الإجمالي PQ بدون تغير) . و نجد أن علماء الاقتصاد التقليديين سوف يستخدمون أيضاً من البراهين التالية :

1.3.3.1.2.2 – (V) سرعة التداول ربما تكون غير ثابتة و لكن النقد المتبادل أحد المظاهر المهمة للطلب الإجمالي (حيث أن زيادة في المخزون النقدي لا يتم موازنتها بواسطة التخفيض في سرعة التداول)

2.3.3.1.2.2 – (V) سرعة التداول يمكن أن تكون ثابتة و بالتالي التغير في النقد المتبادل له عظيم الأثر على الطلب الإجمالي
4.3.1.2.2 – البطالة لا تؤخذ في الاعتبار في ظل نموذج النظرية التقليدية و ذلك بسبب أن العنصر البشري (أو رأس المال) غير موظفين ، نتيجة لهذه البطالة هناك ضغوطاً تتولد على معدلات الأجور إلى أن تم توظيف جميع الناس الذين يرغبون في التوظيف عند المعدلات السائدة

5.3.1.2.2 – الاقتصاديات التقليدية ليس لها موقف معرف تعريف جيداً تجاه السياسة الضريبية و تأثيراتها كحافز للطلب الإجمالي . و بعض الآراء التقليدية تقول

1.5.3.1.2.2 – الزيادة في الأنفاق الحكومي سوف يكون لها أثراً ضئيلاً على الطلب (لو تم تمويلها بالدين) و ذلك بسبب أنه سوف يتم سحبها من نفس الصندوق المشترك مثل قطاع الأعمال الخاص
2.5.3.1.2.2 – الأنفاق الحكومي المرتفع سوف يكون لها تأثيراً على الطلب عندما يتم تمويله بواسطة الزيادة في النقد المتبادل (و التي هي في حد ذاتها محفز لطلب)

3.5.3.1.2.2 – الزيادة في الأنفاق الحكومي سوف يؤدي إلى زيادة في سرعة التبادل ينتج عنها زيادة في الطلب الإجمالي

2.2.2 – ثلاثة فروض عامة لعلم الاقتصاد الكنزي هي :

1.2.2.2 – الفرق بين أهداف المدخرات و أهداف الاستثمارات يكمن في أساس التفهم للتغيرات في مستوى الدخل

1.1.2.2.2 – التحليل الكنزي يشدد على أن الادخار و الاستثمار يتبناه مختلف الناس ذوي الدوافع المختلفة

2.2.2.2 – مرونة السعر لا يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى التوظيف الكامل بسبب أن الأسعار تميل إلى أن تكون صعبة الانخفاض (أي لا يتم تخفيضها بسهولة)

3.2.2.2 – توازن إجمالي الناتج المحلي لا يكون بالضرورة مصدراً للتوظيف الكامل

3.2.2 – المعادلة الكينزية الأساسية THE BASIC KEYNESIAN EQUATION

1.3.2.2 – المعادلة التالية تظهر طريقة إجمالي النفقات لقياس إجمالي الناتج المحلي و هي تساوي مجموع نفقات الاستهلاك بعد خصم الضريبة AFTER-TAX
C CONSUMPTION و إجمالي الاستثمارات EXPENDITURES

NET EXPORTS (صافي الصادرات) I_{ε} GROSS INVESTMENT
(X_{ϕ}) و الإنفاق الحكومي (G) GOVERNMENT SPENDING
فتكون المعادلة بالشكل التالي

$$GDP = C + I_{\varepsilon} + X_{\phi} + G$$

4.2.2 - الاستهلاك و الادخار CONSUMPTION AND SAVING

1.4.2.2 - المحدد الرئيسي للاستهلاك و الادخار هو الدخل

2.4.2.2 - الميول نحو الاستهلاك و الادخار PROPENSITIES TO CONSUME AND SAVE

(علامة Δ تعني التغير في) هي :

1.2.4.2.2 - متوسط الميل نحو الاستهلاك = الاستهلاك \div الدخل

2.2.4.2.2 - متوسط الميل نحو الادخار = المدخرات \div الدخل

3.2.4.2.2 - الميل الحدي نحو الاستهلاك = Δ الاستهلاك \div Δ الدخل

4.2.4.2.2 - الميل الحدي نحو الادخار = Δ الادخار \div Δ الدخل

3.4.2.2 - المحددات اللادخلية

1.3.4.2.2 - توقعات الأسعار (بما تشمله من توقعات عن مدى توفر السلع و أسعارها المستقبلية و أيضاً مستويات الدخل المتوقعة في المستقبل) . توقعات المستهلك حول الزيادات في السعر و عدم توفر السلع في المستقبل سوف يزيد من المشتريات الحالية من هذه السلع

2.3.4.2.2 - سعر الفائدة . حيث أنه بزيادة سعر الفائدة فإن التحفيز للادخار يزيد (الذي يؤدي بدوره إلى نقص في الاستهلاك)

3.3.4.2.2 - كمية الأصول السائلة . حيث أنه إذا كان الناس يمتلكون مخزون كبير من الأصول فإنهم يميلون إلى أنفاق الكثير من النقود في كل مستوى للدخل المتاح

4.3.4.2.2 - الائتمان . إذا كان المستهلكون غارقون في الدين فإنهم يفضلون تخفيض معدلات الزيادة في الاستهلاك

5.3.4.2.2 - الاتجاهات . لو أن الأفراد يؤمنون أن توفير النقود فعال فإن الاستهلاك الإجمالي يكون أقل منه إذا كان الإحساس لديهم هو بحد ما لديك اليوم

6.3.4.2.2 - المخزون لدي المستهلك من السلع المعمرة . نجد أنه مع وجود مخزون عالي من السلع المعمرة فإن المستهلكين يمكنهم أن يتوقفوا عن شراء السلع المعمرة و لكنهم في نفس الوقت لا يزالوا يستهلكونها بمعدلات عالية (و ذلك باستنزاف المخزون الذي لديهم) . و لا توجد تدفق نقدي يتوافق مع استخدام السلع المعمرة و لذلك فإن الأنفاق ينخفض عن كل مستويات الدخل المتاحة

5.2.2 - الاستثمار INVESTMENT

1.5.2.2 - المحدد الرئيسي للاستثمار هو الربحية المتوقعة من قطاع الأعمال . و تتأثر الربحية بالتالي :

1.1.5.2.2 - معدل النمو التكنولوجي . فنجد أنه بسبب أن المنتجات الجديدة و المبتكرات في الغالب تكون مربحة فإن المؤسسات سوف تستثمر أكثر عندما يكون معدل التنمية التكنولوجية يكون أعلى

2.1.5.2.2 - أسعار الفائدة . فكلما ارتفعت معدلات الفائدة فإن الاستثمارات الحدية تكون غير معتمد عليها و بالتالي فإن الاستثمار التجاري الكلي ينخفض

1.2.1.5.2.2 – المعدل الحقيقي REAL RATE = المعدل الاسمي
NOMINAL RATE – الفرق في قيمة التضخم

INFLATION PREMIUM

3.1.5.2.2 – المخزون من السلع الرأسمالية . كلما زاد المخزون من السلع الرأسمالية فإن الكمية المطلوبة من السلع الرأسمالية الجديدة تكون أقل (حتى ينفذ المخزون)

4.1.5.2.2 – الأداء الحكومي . التغيرات في المعدلات الضريبية و مخصصات الإهلاك و الأنفاق الحكومي أيضاً يمكن أن يغير الربحية المتوقعة للاستثمارات المفترضة

5.1.5.2.2 – تكاليف الصيانة و التملك . كلما ارتفع سعر الشراء و طول أجل التكاليف التشغيلية للسلع الرأسمالية فإن ربحية الاستثمار المتوقعة سوف تقل

2.5.2.2 – مكونات الاستثمار

1.2.5.2.2 – نفقات الآلات و المعدات

1.1.2.5.2.2 – مخصص استهلاك رأس المال (الإهلاك) هو عنصر

من عناصر الاستثمار السالبة

2.2.5.2.2 – نفقات الإنشاءات السكنية

3.2.5.2.2 – المخزون

3.5.2.2 – الاستثمار المستقل AUTONOMOUS INVESTMENT هو

عبارة عن الأنفاق الاستثماري الناتج عن الأعمال التجارية التي هي في حد ذاتها لها درجة من الاستقلالية عن مستوى الدخل القومي و الواعدة بربحيها المتوقعة . درجة استقلال الاستثمار ستكون ثابتة إلا في حالة توسع أو انحسار النشاط الاقتصادي

4.5.2.2 – الاستثمار المحفز INDUCED INVESTMENT : هو عبارة عن

الاستثمار الناتج الزيادة في النشاط الاقتصادي

5.5.2.2 – الاستثمار يميل إلى أن يكون من أكثر عناصر الأنفاق الخاص تقلباً . لأجل ذلك السبب تم اعتبار الاستثمار ذو أهمية مركزية في نظرية تحديد الدخل ، و أسباب القابلية للتقلب هي :

1.5.5.2.2 – صلاحية رأس المال . بسبب أن قطعة معدات من الممكن

أصلها أو تكهينها فإن خيار الوقت (المقصود بالوقت هو متى نشترى رأسمال جديد) عادة يكون مفتوح . و فقط عندما تكون التوقعات بشأن أحوال الأعمال التجارية واضحة فإنه تُشترى سلع معمرة جديدة (و عندئذٍ فقط يكون الحصول على قرض جديد من الحكمة)

2.5.5.2.2 – حالة التكنولوجيا . التقدم الكبير و المفاجئ للتكنولوجيا نادر تماماً و غير منتظم و مع ذلك عندما يحدث تقدم مفاجئ فإن كمية كبيرة من الاستثمارات تكون متوقعة مصحوبة بزيادة في التقلب الخاص بالأنفاق الاستثماري

3.5.5.2.2 – التوقعات . التغير في التوقعات بشأن أحوال الأعمال التجارية المستقبلية ربما يعدل من الثقة في الأعمال التجارية . الأحداث ربما تغير التوقعات و تلك الأحداث تشمل التغير في التشريعات أو التغير في السياسة الاقتصادية و الإضرابات و الانتقال الإحصائي للسكان و القرارات القضائية المهمة

4.5.5.2.2 – قابلية نتائج الأرباح للتغير ليس فقط في القابلية للتغير بالنسبة لحافز على الاستثمار و لكن أيضاً في القابلية للتغير بالنسبة لوسائل الاستثمار

6.2.2 – توازن إجمالي الناتج المحلي EQUILIBRIUM GDP.

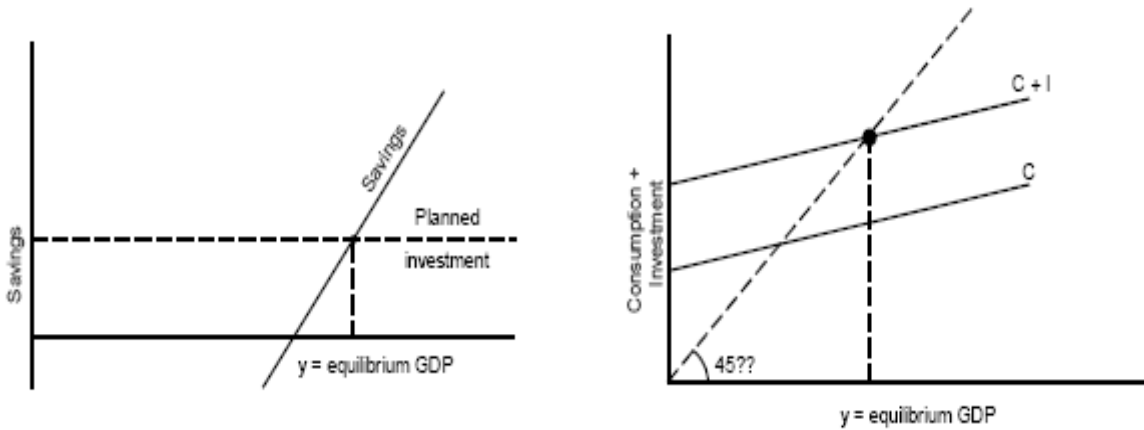
هو عبارة عن مستوى المخرجات الذي يكون عنده الاقتصاد قادراً على خلق إنفاق كافٍ لشراء المخرجات المنتجة . النموذج الذي يمكن صياغته لتحديد توازن إجمالي الناتج المحلي في اقتصاد خاص مغلق و بدون أنفاق حكومي و بدون تجارة دولية هو كالتالي

1.6.2.2 – في هذا النموذج يحدث التوازن عندما يتساوى الإنفاق الإجمالي (الاستهلاك + الاستثمار) مع إجمالي المخرجات المحلية الحقيقية .

2.6.2.2 – في الشكل التالي سوف نجد الخط المائل على المستوى الأفقي بزاوية قدرها 45° و هو يحتوي على سلسلة من النقاط التي تعبر عن التوازن ($C+I=GDP$)

1.2.6.2.2 – توازن إجمالي الناتج المحلي يمكن أن يحدث عند النقطة التي يكون عندها إجمالي الادخار متساوياً مع إجمالي الاستثمار (يمكنك رؤية الرسم على اليسار) . و هذا النموذج البديل يسمى **بنظرية التسريبات و الإدخلات LEAKAGES-INJECTIONS APPROACH** لتحديد توازن إجمالي الناتج المحلي . الادخار هو عبارة عن فقد أو تسرب للإنفاق من الإنفاق الإجمالي و الاستثمار هو عبارة عن إدخال للإنفاق

Equilibrium GDP
(Closed Economy, No Government)



3.6.2.2 – النموذج أيضاً الذي يمكن صياغته لتحديد توازن إجمالي الناتج المحلي هو دمج صافي الصادرات كجزء من الإنفاق الإجمالي . فصافي الصادرات الموجب سوف يزيد النفقات و إجمالي الناتج المحلي . صافي الصادرات السالب له التأثير المعاكس لما سبق . و يمكن لهذا النموذج أن يمتد ليدمج معه الإنفاق الحكومي

1.3.6.2.2 – في نموذج توازن التسريبات و الإدخلات نجد أن المدخرات +

الواردات = الاستثمارات + الصادرات

2.3.6.2.2 – علاوة على ذلك فإن نموذج التسريبات و الإدخلات يمكن أن

يتسع ليشمل الإنفاق الحكومي و الضرائب (المدخرات بعد الضرائب +

الواردات + الضرائب) = (الاستثمارات + الصادرات + الإنفاق الحكومي)

7.2.2 – المضاعف MULTIPLIER

1.7.2.2 – التغير (سواء كان موجباً أو سالباً) في الاستهلاك و الاستثمار و صافي الصادرات أو الإنفاق الحكومي ينتج عنه تغير مضاعف في توازن إجمالي الناتج المحلي . هذه الظاهرة المضاعفة تحدث بسبب أن التغيرات الأولية للإنفاق لها تأثير متموج (حجم التغير يعتمد على الميل الحدث للاستهلاك)

2.7.2.2 – الميل الحدي للاستهلاك MARGINAL PROPENSITY TO CONSUME (MPC) هو عبارة عن النسبة من الدخل الإضافي التي يتم استهلاكها.

3.7.2.2 – الميل الحدي للادخار MARGINAL PROPENSITY TO SAVE (MPS) هو عبارة عن النسبة من الدخل الإضافي التي يتم ادخارها .

1.3.7.2.2 – $MPC + MPS = 1$ (الدخل من الممكن إنفاقه أو ادخاره)

و بالتالي تكون المعادلة كالتالي $MPS = 1 - MPC$

4.7.2.2 – معادلة المضاعف هي :

في ضوء المعادلة السابقة و هي $MPS = 1 - MPC$ يمكن صياغة معادلة المضاعف بطريقتين أيضاً

$$\frac{1}{MPS} \text{ OR } \frac{1}{1 - MPC}$$

على سبيل المثال لو كان لدينا الميل الحدي للاستهلاك $= 0.8$ و تم زيادة الإنفاق إلى 10 فإن الزيادة في توازن إجمالي الناتج المحلي $= ((0.8-1) \div 1) \times 10 = 50$

8.2.2 – بعض العلاقات الإضافية SOME ADDITIONAL RELATIONSHIPS

1.8.2.2 – المضاعف الضريبي THE TAX MULTIPLIER

هو عبارة عن التغير في الضرائب التي ليس لها تأثير على الاقتصاد من خلال المضاعف القياسي . بسبب أن التغير في الضرائب يؤثر على الاقتصاد من خلال التغير في الاستهلاك فإن المضاعف الضريبي تكون معادلته كالتالي :

$$- \frac{MPC}{1 - MPC}$$

و بناءً على ذلك يكون التغير في إجمالي الناتج المحلي كالتالي

$$\Delta GDP = \frac{-MPC}{1 - MPC} \times \Delta taxes$$

1.1.8.2.2 – السبب في الاختلاف عن المضاعف العادي أو القياسي و الذي

يساوي $1 \div (1 - MPC)$ هو أن المضاعف العادي يتم تطبيقه مباشرة على

التغير في الإنفاق . و التغير في الضرائب لا تغير في الإنفاق و لكن هي عبارة

عن مسبب لهذا الإنفاق

2.8.2.2 – الفائض (العجز) في الموازنة الحكومية THE GOVERNMENT

BUDGET SURPLUS (DEFICIT) هو عبارة عن زيادة المتحصلات

الضريبية الحكومية عن التحويلات الحكومية و المشتريات . و هذا الفائض يمكن أن

يكون أما موجب (فائض) أو سالب (عجز)

3.8.2.2 – فائض موازنة التوظيف الكامل THE FULL EMPLOYMENT

BUDGET SURPLUS هو عبارة عن زيادة المتحصلات الضريبية الحكومية عن

التحويلات الحكومية و المشتريات التي سوف تحدث إذا كان الاقتصاد عند العمالة

الكاملة . و هذا الفائض له العديد من المميزات التي من شأنها أن تجعلها مفضلة على

موازنة الفائض العادية و هي :

1.3.8.2.2 – هذه الموازنة لا تتغير بسلبية مع تغيرات المخرجات

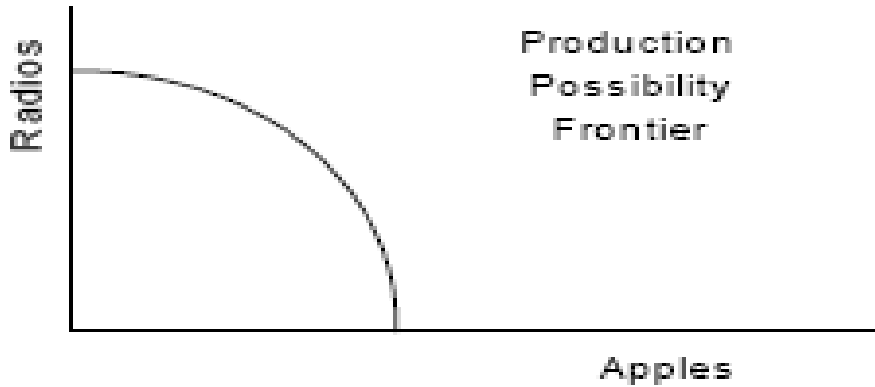
2.3.8.2.2 – هذه الموازنة تعتبر مقياس جيداً لقياس اتجاه السياسة الضريبية

(القابلية للتوسع و الانكماش)

4.8.2.2 – مضاعف الموازنة المتوازنة THE BALANCED BUDGET MULTIPLIER

يمكن للحكومة أن تزيد من أنفاقها و تحت الاقتصاد بدون التغيير في العجز في الموازنة إذا قامت بزيادة الضرائب و الأنفاق بنفس القيمة . الزيادة في الموازنة المتوازنة لا يعدل على العجز و لكن يحث الاقتصاد و ذلك بسبب أن كل الزيادة التي تحدث في الأنفاق تؤثر على الاقتصاد و لكن بعض الضرائب تكون مدفوعة إلى الحد الذي يفوق الانخفاض في المدخرات . فالقيمة التي من بها يحث الاقتصاد هي عبارة عن مضاعف الموازنة المتوازنة . قيمة مضاعف الموازنة المتوازنة يساوي 1

9.2.2 – حدود زيادة إجمالي الناتج المحلي في المدى القصير يتم تحديدها بكمية الموارد المتاحة و يمكن توضيحها بيانياً . حد احتمال الإنتاج THE PRODUCTION POSSIBILITY FRONTIER (PPF) يوضح كل التوليفات الممكنة من المخرجات (بافتراض وجود سلعتين فقط في العالم) التي يمكن أن تكون لدى المجتمع مع ثبات كل الأشياء الأخرى



1.9.2.2 – بافتراض أن المجتمع خارج نطاق الحد (الذي يتضمن توظيفاً كاملاً و استخداماً أمثل للمصادر في ظل حالة تكنولوجية معطاة) فإن الطريقة الوحيدة لامتلاك تفاح أكثر هو التخلي عن بعض أجهزة الراديو (أو العكس بالعكس) . في المدى الطويل فغن الحد يمكن أن ينتقل (إلى الداخل أو إلى الخارج) . و العوامل التي تسبب مثل هذا الانتقال هي

1.1.9.2.2 – الزيادات في الموارد الإنتاجية (الأرض ، العمل ، رأس المال)

2.1.9.2.2 – التقدم التكنولوجي

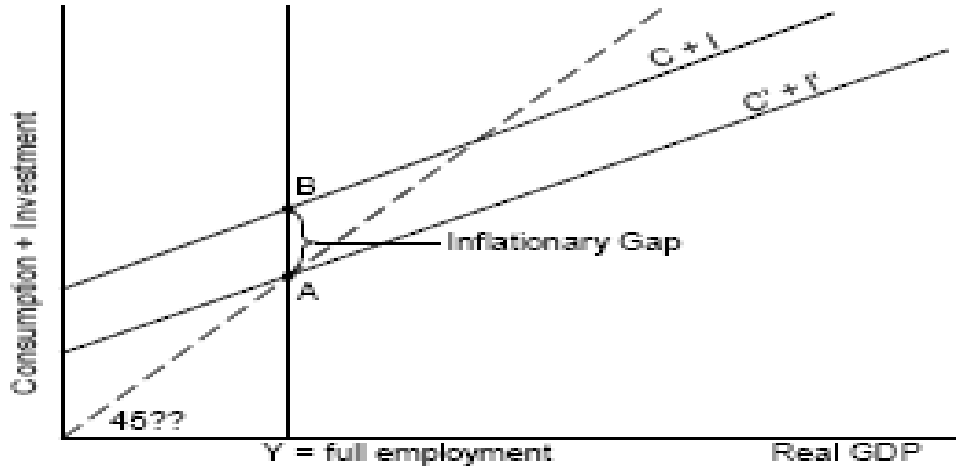
3.1.9.2.2 – التجارة الدولية و التخصص الدولي

2.9.2.2 – الإنتاج عند نقطة معينة على المنحنى من الممكن تحقيقه و لكن ذلك يدل على فشل في تحقيق التوظيف الكامل و الإنتاج الكامل . الإنتاج عند نقطة معينة خارج المنحنى أعلى من الإنتاج عند أي نقطة عليه المنحنى و بناءً على ذلك فإن هذه النقاط غير ممكن تحقيقها بواسطة الموارد و التكنولوجيا الحالية

3.9.2.2 – من خلال التعريف إذا كان المجتمع ينتج على الحدود الخاصة بحد احتمال الإنتاج فإن كل الموارد تكون مستخدمة حينئذٍ و لا يوجد مخرجات إضافية يمكن أنتاجها خلال الأجل القصير . و من هنا حتى مع الزيادة في الطلب الإجمالي فإن القدرة الإنتاجية ربما لا تبقى لأجل توريد الكمية المطلوبة . إذا كانت الكمية المعروضة لا

يمكن أن تزيد فإن المستهلكين سوف يزايدون على الأسعار الخاصة بالبضائع الموجودة مخلفين تأكل لمستوى السعر

4.9.2.2 – الرسم البياني يوضح المبدأ الخاص بـ **الفجوة التضخمية** **INFLATIONARY GAP (AB)** في نموذج اقتصاد خاص مغلق . هذه الفجوة عبارة عن زيادة الأنفاق الإجمالي (C + I) عن التوظيف الكامل و نجد أيضاً إجمالي الناتج المحلي الغير تضخمي **NONINFLATIONARY GDP (C' + I')** و على العكس من ذلك نجد أن **الفجوة الركودية RECESSIONARY GAP** تحدث عندما يقل الأنفاق الإجمالي عن التوظيف الكامل في ظل إجمالي الناتج المحلي الغير تضخمي



10.2.2 – في التحليل الكينزي نجد أن الطلب و العرض للنقود يتم تحديده بواسطة معدلات الفائدة

1.10.2.2 – طلب المعاملات ينشأ من الحاجة إلى استخدام النقود كوسيط

للتبادل و هي تتغير مباشرة مع إجمالي الناتج المحلي الاسمي

2.10.2.2 – الطلب على الأصل يعكس دور النقود كمخزن للقيمة . فالنقود هي الأكثر سيولة و الأقل خطورة بالنسبة للأصول . و مع ذلك فإن الاحتفاظ بالنقود ينشأ عنه تكلفة استبدال بسبب أن النقود لا تنتج عائداً . و هكذا فإن طلب الأصل له علاقة عكسية مع مستوى معدلات الفائدة

3.10.2.2 – عرض النقود (و هو ثابت في الأجل القصير) و الطلب على

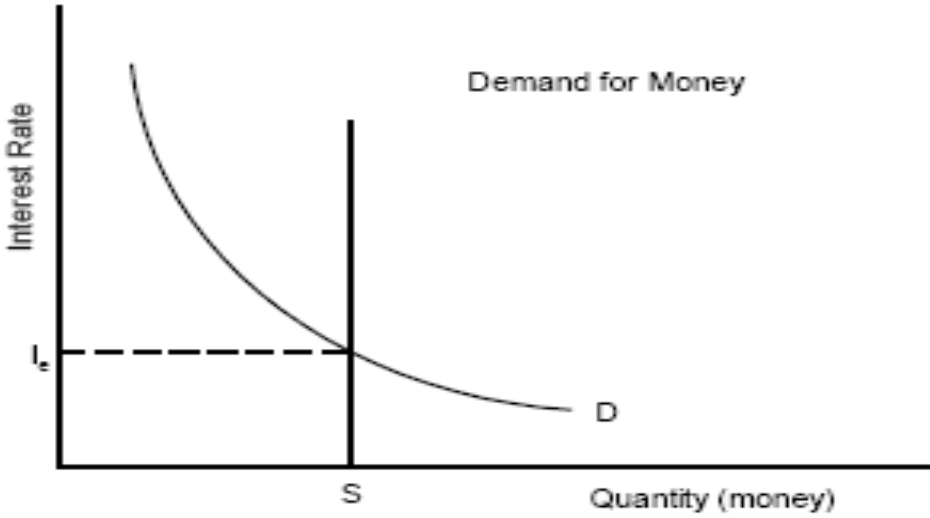
النقود يعطيان سوق النقود التوازن و يحددان معدل الفائدة التوازني (سعر

النقود) I_e

4.10.2.2 – جدول تفضيل السيولة THE LIQUIDITY

PREFERENCE SCHEDULE في الأسفل و الذي ينشأ كنتيجة

لأسباب الاحتفاظ بالنقود هو عبارة عن منحنى الطلب للنقود



- 1.4.10.2.2 – الدالة تنحدر لأسفل بسبب أنه عند معدلات الفائدة المرتفعة فإن الناس يحتفظون بنقود أقل
- 2.4.10.2.2 – تقاطع عرض النقود (مثبتة بواسطة السلطات النقدية مع الطلب عليها هو عبارة عن معدل الفائدة التوازني)
- 3.4.10.2.2 – الجدول يفترض ثبات الدخل
- 5.10.2.2 – بتغيير عرض النقود يتم تعديل معدل الفائدة و يؤثر على الاستثمار في المجتمع و مثال ذلك زيادة عرض النقود فإن ذلك يحرك منحنى العرض خلال منحنى الطلب درجة واحدة لأسفل نحو اليمين ، و هذا من شأنه أن يخفض معدل الفائدة و يزيد من قيمة الاستثمار في الاقتصاد
- 6.10.2.2 – معدل الفائدة الاسمي يتكون من عنصرين :

1.6.10.2.2 – المعدل الحقيقي (تاريخياً كان المتوسط يتراوح بين 2% و 4%)

2.6.10.2.2 – الفرق في قيمة التضخم PREMIUM INFLATION

1.2.6.10.2.2 – حجم الفرق في القيمة عبارة عن دالة لمعدل التضخم المتوقع

2.2.6.10.2.2 - كلما ارتفع معدل التضخم المتوقع كلما ارتفع الفرق في قيمة التضخم

3.2.6.10.2.2 – كلما ارتفعت قيمة الفرق في قيمة التضخم فإن قيمة معدل الفائدة الاسمية يرتفع أيضاً

11.2.2 – أصحاب المذهب النقدي و أصحاب العرض و آخرون

MONETARISTS , SUPPLY-SIDERS , AND OTHERS

- 1.11.2.2 – النقاد يؤمنون أن التشدد الكنزي بشأن الأنفاق و الضرائب (السياسة الضريبية) قد غفل عن قوة تأثير عرض النقود و الائتمان على الاقتصاد . فأصحاب المذهب النقدي **MONETARISTS** يؤمنون أن الثبات النمو المقيد لعرض النقود أكثر تأثيراً من سياسة الموازنة على الأداء الاقتصادي و على التضخم و على البطالة . فالمعادلة الأساسية للمذهب النقدي هي معادلة التبادل التجاري .

1.1.11.2.2 – أصحاب المذهب النقدي يؤمنون بأن منحني العرض الإجمالي المنحدر لأعلى يكون شديد الانحدار و لذلك فإن انتقال بسيطاً للطلب الإجمالي إلى اليمين يسبب زيادة كبيرة في مستوى السعر بالنسبة الزيادة في المخرجات المحلية الحقيقية و التوظيف . و بالتالي فإنه في الآجل الطويل تتسبب الزيادة في عرض النقود للتضخم . النمو النقدي المفرط سوف يسبب تضخماً مفرطاً في المقابل طبقاً لذلك فإنه يمكن السيطرة على التضخم فقط بواسطة الاحتفاظ بالسيطرة على المؤسسة في حالة نمو عرض نقود الدولة .

2.1.11.2.2 – طبقاً لأصحاب المذهب النقدي فإن السياسة الضريبية (الضرائب الفيدرالية و الأنفاق) يجب أن لا تستعمل للحد من دوران دورة الأعمال التجارية .

3.1.11.2.2 - أصحاب المذهب النقدي يؤمنون بأن المحاولات الحكومية لإزالة التقلبات في الاقتصاد جعلت هذه التقلبات تصبح أسوأ و ليس أفضل . دليل أصحاب المذهب النقدي هو بمرور الوقت فإن الاضطراب الاقتصادي يدرك و السياسة التي تم صياغتها و تطبيقها لتصحيح هذا الاضطراب متأخرة جداً . التأثيرات على السياسة لن تكون ملموسة إلى أن يصبح الاقتصاد بحاجة إلى تصحيح من هذا الاضطراب . و بناءً على ذلك فإن مثل هذه السياسة سوف تساعد على تعظيم لا على إخماد التقلبات في الاقتصاد . أصحاب المذهب النقدي بناءً على ما سبق يدعون التقلبات الصغيرة تعمل بنفسها من دون أي تدخل حكومي .

2.11.2.2 – أصحاب العرض **SUPPLY-SIDERS** يؤيدون تجديد المحفزات بالنسبة للاقتصاد بواسطة اقتطاع الضرائب لتحفيز العمل و المدخرات و الاستثمار . و النتيجة تميل إلى أن تكون زيادة في المخرجات الكلية الحقيقية على الرغم من تخفيض مستوى السعر .

1.2.11.2.2 – بنية الضريبة المتدرجة تقف عقبة قوية في سبيل زيادة الجهد و الانجاز الاقتصادي المتتالي . في مستويات الدخل الأعلى المزيد و المزيد من كل وحدة عملة مكتسبة يكون عناك مقابلها ما تكسبه الحكومة مفضلاً ذلك عن الاستخدام الشخصي . لهذا السبب أصحاب العرض يحاولوا أن يبرهنوا بأن الاقتطاعات الكبيرة في الضرائب الشخصية و تلك المطبقة على الأعمال التجارية سوف ينتج عنها استرداد قوي ليس ناتجاً عن الزيادة في الطلب الإجمالي فقط و لكن أيضاً ناتج عن زيادة الحافز للإنجاز . لقد كان أمراً مسلم به أن هذا الاسترداد سوف يوازن الخسائر الضريبية و ذلك برفع الإيرادات ، لذلك فإن الاقتطاعات في الأنفاق قد لا تكون ذات حاجة

2.2.11.2.2 – يمكن صياغة الاقتصاد بشكل أفضل بالمحفزات الجديدة للحث على الاستثمار و الإنتاج أكثر بواسطة البرامج الفيدرالية لإعادة توزيع الثروة من الأغنياء للفقراء .

3.11.2.2 – الكينزيون المحدثون **NEO-KEYNESIANS** يمثلون الطبقة الوسطى بين الكينزيون و أصحاب المذهب النقدي . فهم يستمرون في الثقة في قدرة سياسات الطلب الإجمالي (التغير في المشتريات الحكومية و الضرائب و إلخ) للتأثير في الأنشطة الاقتصادية . بالإضافة إلى ذلك فهم يتفقون على أن النمو النقدي المفرط سوف يؤدي بشكل حتمي إلى تضخم مرتفع . و هم

يؤمنون مع ذلك بأنه في بعض مستويات البطالة بأن النمو في عرض النقود سوف يؤدي في المقام الأول إلى زيادة في المخرجات و ليس فقط ارتفاع التضخم . هذه النظرية مؤيدة بواسطة عدد متزايد من أصحاب المذهب النقدي المعتدلين

3.2 – النقود و الاقتصاد MONEY AND THE ECONOMY

1.3.2 – تعمل النقود كوسيط للتبادل و كمقياس للقيمة و كمخزن للقيمة أيضاً .
1.1.3.2 – النقود هي مقياس للقيمة بسبب أن الناس ينوون قبولها للتبادل مع السلع الأخرى . إذا لم تكن النقود كوسيط للتبادل فإن الناس سوف يضطرون إلى مقايضة البضائع و الخدمات لإنجاز معاملات التبادل

2.1.3.2 – تعريفات النقود DEFINITIONS OF MONEY

1.2.1.3.2 - محتويات M_1

1.1.2.1.3.2 – العملات الورقية و المسكوكات

2.1.2.1.3.2 – إيداعات الشيكات (بما فيها من الشيكات السياحية)

2.2.1.3.2 – أهداف الاحتياطي الفيدرالي لأجل التوكيد على النمو النقدي

THE FEDERAL RESERVE'S TARGETS FOR
M₂ MENETARY GROUTH EMPHASIZE
و التي تحتوي

على التالي

1.2.2.1.3.2 – العملات الورقية و المسكوكات

2.2.2.1.3.2 – إيداعات الشيكات

3.2.2.1.3.2 – المدخرات الغير جارية

4.2.2.1.3.2 – الإيداعات ذات الأوقات القصيرة (بحيث تكون أصغر من 100000 دولار)

5.2.2.1.3.2 – حسابات سوق المال و أموال الاستثمار المشترك الخاصة بأسواق المال

3.2.1.3.2 – التعريفات النقدية M_1 & M_2 هي أكثر مقاييس النقود

انتشارا و يتم تقريرها بشكل أسبوعي في مجلة وول ستريت

4.2.1.3.2 – تشتمل M_3 على M_2 بالإضافة إلى الإيداعات ذات الأوقات الطويلة (أكثر من 100000 دولار)

5.2.1.3.2 – جميع الأصول لها بعض الدرجة من السيولة . مجموعة واحدة

من الأصول قد يشار إليها إلى أنها شبه نقدية NEAR MONEY .

فالسندات الحكومية قصيرة الأجل تعتبر مثالا لأشباه النقود مثلها مثل

الإيداعات لأجل و الإيداعات الادخارية غير الجارية

1.5.2.1.3.2 – الأصول المالية هي عبارة عن مستندات للدين حيث

أن الأصول الحقيقية هي بنود منتجة

3.1.3.2 – عرض النقود – البنوك و إيداعات SUPPLY OF MONEY

– BANKS AND DEPOSIT CREATION

1.3.1.3.2 – البنوك التجارية هي عبارة عن الأعمال التجارية التي يجب أن

توازن بين الأرباح و السيولة .

2.3.1.3.2 – يجب على البنك أن يملك ضمن الاحتياطي نسبة مؤكدة من إجمالي الإيداعات . متطلبات هذا الاحتياطي الجزئي تكون مطلوبة بواسطة القانون من أجل الأسباب التالية :

1.2.3.1.3.2 – التأكد من أن هذه الأموال سوف تكون في حوزة البنك لإنجاز المعاملات

2.2.3.1.3.2 – السيطرة على عرض النقود

3.2.3.1.3.2 – زيادة الاحتياطيات المالية يمكن أن تقرض للأطراف الخارجية ، و هذا بالتالي سوف يؤدي إلى زيادة في عرض النقود

3.3.1.3.2 – المضاعف النقدي MONEY MULTIPLIER

1.3.3.1.3.2 – إذا كان الاحتياطي النقدي الفعلي للبنك يفوق الاحتياطيات المطلوبة من قبل القانون (الاحتياطي المالي المطلوب REQUIRED RESERVE) فإنه في هذه الحالة يكون لدينا احتياطي مالي زائد EXCESS RESERVES و الذي من خلاله (إذا كان ذلك شأنه تعظيم أرباح البنك) يتم التوسع في الإقراض

2.3.3.1.3.2 – البنوك الفردية يمكنها عمل النقود المساوية لفوائض الاحتياطيات المالية لديها عندما تقرض الاحتياطيات المالية الزائدة مفضلة ذلك على الاستثمار في السندات

3.3.3.1.3.2 – بالنسبة للنظام البنكي ككل مع افتراض أنه لا توجد أية تسربات (على سبيل المثال بفرض أن كل النقود في الاقتصاد موجودة لدى البنك) فإن إيجاد النقود يقاس بواسطة مضاعف الاحتياطيات المالية الزائدة كالتالي

$D = 1 \div r$ إذا كانت $D =$ المضاعف النقدي و $r =$ الاحتياطي المالي القانوني المطلوب

4.3.3.1.3.2 – مثال : بافتراض أن الاحتياطي المالي الزائد للنظام البنكي قد زاد بمقدار 100 دولار و نحن في حاجة إلى تحديد كم من الكمية المعروضة من النقود سوف تزيد . باستخدام المعادلة السابقة (بافتراض أن الاحتياطي المالي المطلوب هو عبارة عن 20%) فأئنا نحصل على الزيادة التالي في عرض النقود :

$D = 1 \div 0.20 = 5$ و نجد أن عرض النقود يضرب في 5 و تكون النتيجة كالتالي

$$5 \times 100\$ = 500\$$$

4.3.1.3.2 – معدل الفائدة يعبر عنه بنسبة مئوية

1.4.3.1.3.2 – نقطة الأساس هي نسبة الواحد إلى مضاعفات المائة من نسبة 1% (0.0001 % أو 0.00001 % و هكذا)

4.1.3.2 – السياسة النقدية MONETARY POLICY

1.4.1.3.2 - مجلس الاحتياطي الفيدرالي THE FEDERAL RESERVE BOARD (THE FED) يسيطر على عرض النقود بشكل مستقل عن الحكومة الفيدرالية . فأي سياسة يتم تصميمها بواسطة مجلس الاحتياطي الفيدرالي يكون لها تأثير على عرض النقود و بالتالي على الاقتصاد تعرف بأنها سياسة مالية . السيطرة على نمو عرض النقود بواسطة مجلس الاحتياطي الفيدرالي يتم فحصها بشكل أساسي للسيطرة على مدى توفر الائتمان و الأنفاق و التضخم . أحد الأسباب هو أن عرض النقود يجب أن ينمو بنفس المعدل الذي ينمو به الاقتصاد لكي يكون الاقتصاد قوي بما فيه الكفاية .

بشكل أساسي نجد أن عرض النقود يجب أن يكون كافياً للوصول إلى المخرجات التي من شأنها أن تؤدي إلى التوظيف الكامل و لكن بدون تضخم

2.4.1.3.2 – بنية مجلس الاحتياطي الفيدرالي FED

1.2.4.1.3.2 – مجلس الحكام يتكون من سبعة أعضاء يعينون

بواسطة الرئيس و يصدق عليهم من مجلس الشيوخ

1.1.2.4.1.3.2 – يخدمون لمدة أربعة عشرة دورة انعقادية

و وظائفهم تكون متداخلة ترتيبياً

2.1.2.4.1.3.2 – مجلس الحكام مسئول من إدارة السياسة

النقدية و تشغيل النظام البنكي

3.1.2.4.1.3.2 – الرئيس و نائب الرئيس يعينون لمدد كلاً

منها أربعة سنوات بواسطة الرئيس و مجلس الشيوخ

2.2.4.1.3.2 – نظام الاحتياطي الفيدرالي ينقسم إلى اثني عشرة

منطقة جغرافية

3.2.4.1.3.2 – مجلس السوق المفتوحة الفيدرالي يشتري و يبيع

السندات في السوق المفتوحة (ليغير بذلك عرض النقود)

3.4.1.3.2 – وظائف الاحتياطي الفيدرالي تشمل التالي :

1.3.4.1.3.2 – السيطرة على عرض النقود

2.3.4.1.3.2 – تحصيل الشيكات

3.3.4.1.3.2 – تعمل كوكيل مالي لحكومة الولايات المتحدة

4.3.4.1.3.2 – الإشراف على النظام البنكي الداخلي

5.3.4.1.3.2 – احتجاز الإيداعات (الاحتياطيات) لعضو المؤسسات

1.5.3.4.1.3.2 – كنتيجة لذلك فإن سوق الأموال الفيدرالي

قد تم تطويره لغرض إقراض الاحتياطيات المالية الفائضة

الخاصة بعضو البنوك إلى البنوك الأعضاء الأخرى

1.1.5.3.4.1.3.2 – قروض الأموال الفيدرالية عادة

تكون لمدة يوم واحد في كل مرة إقراض

2.1.5.3.4.1.3.2 – معدل الأموال الفيدرالية THE

FEDERAL FUNDS RATE هو عبارة عن

المعدل المدفوع نظير القروض ذات الليلة الواحدة)

يوم واحد كما سبق و أوضحنا)

4.4.1.3.2 – مجلس الاحتياطي الفيدرالي يتحكم في عرض النقود بواسطة

استخدام أدوات السياسة النقدية و هي :

1.4.4.1.3.2 – الأدوات الرئيسية

1.1.4.4.1.3.2 – عمليات السوق المفتوح - OPEN

MARKET OPERATIONS شراء و بيع السندات

الحكومية هو الآلية الرئيسية للسيطرة النقدية

1.1.1.4.4.1.3.2 – مجلس السوق المفتوحة

الفيدرالي يتكون من اثني عشرة عضواً منهم سبعة

أعضاء من مجلس حكام نظام الاحتياطي المالي

الفيدرالي بالإضافة إلى رئيس بنك الاحتياطي

الفيدرالي بنيويورك و أربعة رؤساء من الإحدى

عشرة بنك من بنوك الاحتياطيات المالية يتم اختيارهم

بالتناوب لمدة سنة واحدة لكل منهم . و مجلس

السوق المفتوحة الفيدرالي يعقد ثمانية اجتماعات منتظمة محددة الموعد مسبقاً في خلال السنة الواحدة لتوجيه إدارة عمليات السوق المفتوحة التي تحدث بواسطة بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك بأسلوب مصمم لرعاية الأهداف طويلة الأجل لاستقرار الأسعار و النمو الاقتصادي القابل للزيادة . المجلس أيضاً يشرع السياسة المتعلقة بنظام العمليات في أسواق تبادل النقد الأجنبي

2.1.1.4.4.1.3.2 – مشتريات مجلس الاحتياطي الفيدرالي عند زيادتها فهم بذلك يزدون احتياطات البنك و عرض النقود

3.1.1.4.4.1.3.2 – مبيعات مجلس الاحتياطي الفيدرالي عند تقليصها فإن عملية دفع النقود في الاحتياطي الفيدرالي يأخذ النقود خارج التداول و يخفض احتياطات البنوك و يقلص من عرض النقود

2.1.4.4.1.3.2 – **الاحتياطات RESERVES** نسبة الاحتياطي القانوني هي عبارة عن نسبة الإيداعات التي يجب أن يحتفظ بها .

1.2.1.4.4.1.3.2 – تخفيض هذه النسبة ينتج عنه عملية توسيع (بالسماح للبنوك بوضع الكثير من الاحتياطات الزائدة في عملية التداول من خلال القروض)

2.2.1.4.4.1.3.2 - رفع هذه النسبة ينتج عنها عملية تقليص .

3.2.1.4.4.1.3.2 – هذه الأداة لا تستعمل بشكل متكرر لأن لها تأثيرات قوية على الاقتصاد

3.1.4.4.1.3.2 - **تغيير معدل الخصم CHANGING THE DISCOUNT RATE** . هذا المعدل عبارة عن معدل الفائدة الذي يقترض عنده عضو البنوك من مجلس الاحتياطي الفيدرالي

1.3.1.4.4.1.3.2 – بتخفيض معدل الخصم فإن هذا يشجع على الاقتراض و يزيد من عرض النقود

2.3.1.4.4.1.3.2 – برفع معدل الخصم فإن هذا لن يشجع على الاقتراض و يزيد من الادخار و يخفض من عرض النقود

4.1.4.4.1.3.2 – تغيير معدل الأموال الفيدرالية هو طريقة متكررة الاستعمال و التي بها يؤثر مجلس الاحتياطي الفيدرالي على معدلات الفائدة و على عرض النقود و على النشاط الاقتصادي . و معدل الأموال الفيدرالية هو عبارة عن المعدل المدفوع للقروض ذات اليوم الواحد بواسطة بنك تجاري إلى بنك تجاري آخر . القروض التي تتم بواسطة البنوك التي تملك احتياطات زائدة محتفظ بها في مجلس

الاحتياطي الفيدرالي للبنوك الأخرى التي تواجه عدم كفاية
الاحتياطات القانونية المطلوبة بشكل مؤقت
2.4.4.1.3.2 – الأدوات الثانوية

1.2.4.4.1.3.2 – الإلزام الأدبي (توفيق وجهات النظر)
MORAL SUASION أو السيطرة بالإقناع
JAWBONE CONTROL يستلزم سؤال البنوك لإبقاء
المعدلات منخفضة

2.2.4.4.1.3.2 – متطلبات الهامش MARGIN
REQUIREMENTS و الهامش هنا هو عبارة عن
النسبة من سعر شراء السندات التي لا يمكن أن تعار . و هي
تحدد متطلبات الدفعة المقدمة لعمليات شراء السهم
3.2.4.4.1.3.2 – الرقابة الانتقائية على الائتمان
SELECTIVE CREDIT CONTROLS .
سبيل المثال نجد أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي ربما يطلب
نسبة مؤكدة من الدفعة المقدمة على عمليات شراء السلع
المعمرة

4.2.4.4.1.3.2 – الاحتياطي الفيدرالي لا يمكن أن يجعل
معدلات الفائدة مستقرة و في نفس الوقت السيطرة على نمو
الاحتياطات و عرض النقود و ذلك بسبب وجود علاقة
عكسية بين (1) معدلات الفائدة و احتياطات البنك و بين (2)
معدلات الفائدة و عرض النقود . و بالتالي فإن الاحتياطي
الفيدرالي يتبنى سياسة عملية تخص استهداف معدلات الفائدة
أحياناً و أحياناً أخرى استهداف عرض النقود .

1.4.2.4.4.1.3.2 – إذا كان مجلس الاحتياطي
الفيدرالي يريد تثبيت معدلات الفائدة فإن الكثير من
الاحتياطات يجب أن تضخ (و التي بدورها تقوم
بزيادة عرض النقود)

2.4.2.4.4.1.3.2 – مثال ذلك لو زاد الاحتياطي
القانوني المطلوب (مع إعطاء البنوك أقل حرية
لإقراض الاحتياطات للمقرضين) فإن البنوك سوف
لا تكون قادرة على إمداد المقرضين الذين يريدون
القروض . معدلات الفائدة سوف ترتفع للمساواة بين
العرض و الطلب على القروض

5.2.4.4.1.3.2 – مشكلة واحدة تبرز عند استخدام سياسة
مالية تهدف إلى تثبيت دورات الأعمال التجارية ألا و هي
الإدراك المتأخر RECOGNITION LAG و الذي يعرف
بأنه الوقت الذي يأخذه الاقتصاديين لكي يدركوا أن الركود
يحدث

1.5.2.4.4.1.3.2 – ما يقارب ذلك هو وجود تأخر
إداري ADMINISTRATIVE LAG و هو
عبارة عن ذلك الوقت الذي تأخذه الحكومة لكي تقوم
بالفعل

6.2.1.4.2 – البطالة التكنولوجية TECHNOLOGICAL

UNEMPLOYMENT تحدث عندما يتم استبدال العمال كنتيجة للتحسينات التكنولوجية

7.2.1.4.2 – مفهوم البطالة الطبيعية THE CONCEPT OF

NATURAL UNEMPLOYMENT يفترض أن معدل البطالة لا يمكن

أن يكون الصفر أبداً . بعض المعدلات الطبيعية دائماً تتواجد بسبب العوامل الفئوية (الجزئية) و العوامل الموسمية و العوامل الإقليمية. الدراسات تشير إلى أن المعدل الطبيعي يمكن أن يتغير بمرور الوقت

3.1.4.2 – تكاليف البطالة

1.3.1.4.2 – التكلفة الاقتصادية يمكن أن تقاس بمقاييس المخرجات الضائعة

على سبيل المثال الفجوة بين إجمالي الناتج المحلي المحتمل في ظل التوظيف الكامل و إجمالي الناتج المحلي الفعلي

2.3.1.4.2 – التكاليف الغير اقتصادية للبطالة مثل تأثير الانحلال الاجتماعي و

الفردى على الخسارة في التوظيف الهادف و الدخل يكونان ذوي أهمية متساوي

2.4.2 – التضخم INFLATION

1.2.4.2 – التضخم هو عبارة عن الزيادة في المستوى العام للأسعار . المستوى العامل للسعر ذو علاقة عكسية للقوة الشرائية للنقود . و يوجد نوعين رئيسيين للتضخم

1.1.2.4.2 – تضخم التكلفة COST-PUSH INFLATION و هو يتولد

بواسطة الزيادة في تكاليف الإنتاج و التي بدورها تنتقل إلى المستهلك على شكل أسعار عالية. الاتحادات العمالي في الغالب تعتبر مصدر التكاليف الزائدة

1.1.1.2.4.2 – معدل البطالة يمكن أن يزيد الذي يزيد فيه التضخم و

ذلك بسبب سعر العامل المرتفع الذي يجعل بعض المؤسسات إلى عدم الاعتماد على العمال.

2.1.2.4.2 – تضخم ضغط الطلب DEMAND-PULL INFLATION

يتولد بواسطة إجمالي الطلب المفرط على السلع و الخدمات

1.2.1.2.4.2 – تظهر المشكلة عندما يقترب الاقتصاد من التوظيف

الكامل و استمرار الطلب في التزايد . السياسة الضريبية المتزايدة في المشتريات التي صممت لكي تكون ذات أتساع يمكن أن يؤدي إلى تضخم ضغط الطلب

2.2.1.2.4.2 – التضخم المبكر يحدث قبل التوظيف الكامل . و السبب

هو أن التوظيف الكامل ربما قد يكون وصل في بعض قطاعات الاقتصاد حتى لو كان أغلبهم لديه استيعاب زائد للعمالة و بالتالي فإن أعناق الزجاجات تحدث و ترتفع الأسعار في هذه القطاعات

3.2.1.2.4.2 – المؤشر المرجح الجاري A CURRENT

WEIGHT INDEX يستخدم السلة السوقية التي تركز على السنة السابقة . و أحد أمثلة المؤشرات المرجحة الجارية هي **مثبط**

الدخل القومي NATIONAL INCOME DEFLATOR

4.2.1.2.4.2 – المؤشر المرجح الثابت A FIXED WEIGHT

INDEX يستخدم السلة السوقية التي تركز على سنة الأساس و أحد أمثلة المؤشرات المرجحة الثابتة هو مؤشر أسعار الاستهلاك

CPI أو CONSUMER PRICE INDEX

3.1.2.4.2 – التغير في السعر الاسمي NOMINAL PRICE CHANGE

يحدث عندما يتغير سعر السلعة A في نفس الاتجاه و بنفس مقدار التغير مثل أسعار كل السلع الأخرى. التغير في السعر الحقيقي REAL PRICE CHANGE يحدث عندما يتغير سعر السلعة A بينما تبقى أسعار جميع السلع الأخرى ثابتة. بعبارة أخرى فإن التغير في السعر الحقيقي هو الذي يحدث حتى بعد انتهاء التضخم

2.2.4.2 – قياس التضخم

1.2.2.4.2 – مؤشر أسعار المستهلك THE CONSUMER PRICE INDEX - CPI

و هو يقيس التضخم بواسطة التسعير الشهري لمفردات السلع بناءً على قائمة الشراء المنزلي النموذجية

1.1.2.2.4.2 – المؤشر الجاري يستخدم سنة الأساس كنقطة مرجعية

. السعر في السنة الحالية (أو السنة المراد حساب المؤشر الجاري لها

(لسلع و خدمات السلة السوقية يتم تحديده تناسب مع نفس السلة في سنة الأساس

2.1.2.2.4.2 -

PRICE OF MARKET BASKET IN A GIVEN YEAR

PRICE OF THE SAME MARKET BASKET IN THE BASE YEAR $\times 100$

2.2.2.4.2 – مؤشر أسعار الجملة THE WHOLESALE PRICE INDEX – WPI

يقيس الزيادات في الأسعار على مستوى البيع بالجملة . و هو في الغالب مقبولا كمؤشر يتكل عليه في تقدير التضخم المستقبلي

3.2.2.4.2 – مئط إجمالي الناتج المحلي GDP DEFLATOR

على كل وحدة يتم أنتاجها في الاقتصاد عند السعر الذي تدخل به في حساب

إجمالي الناتج المحلي . و مصطلح إجمالي الناتج المحلي الاسمي

NOMINAL GDP يشير إلى الأسعار الفعلية في وقت القياس بينما يشير

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي REAL GDP إلى إجمالي الناتج المحلي في

سنة الأساس بالدولار (الوحدات النقدية المستعملة في أي دولة)

3.2.4.2 – تكاليف التضخم

1.3.2.4.2 – المعدل يصعب التنبؤ به

2.3.2.4.2 – قوانين الفائدة ربما تمنع الاقتراض إذا كانت معدلات الفائدة

مرتفعة جداً

3.3.2.4.2 – التفاوض بشأن العقود طويلة الأجل ربما يكون صعباً

4.3.2.4.2 – كفاءة علاقات الأعمال التجارية تقل

5.3.2.4.2 – التشجيع على نقض العقود الموجودة

4.2.4.2 – التأثيرات التوزيعية المعادة للتضخم

1.4.2.4.2 – التضخم يعوق الدائنون و المجموعات الدخلية الثابتة و

المدخرين

1.1.4.2.4.2 – و لكن التضخم يفيد في نفس الوقت المدينون بسبب

أنهم سوف يدفعون ديونهم بعملة ذات قيمة أقل

2.4.2.4.2 – التضخم هو عبارة عن إعادة توزيع اعتباطية للدخل و الذي لا

يعكس العمليات الخاصة بالسوق الحرة أو محاولة الحكومة لتعديل توزيع

الدخل

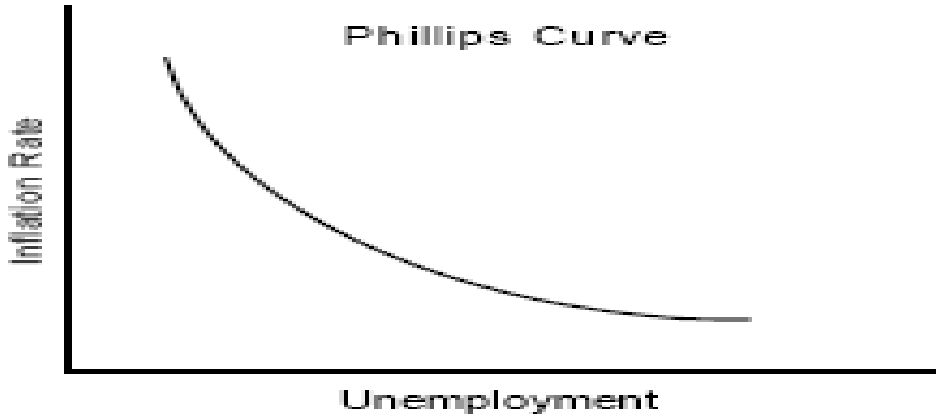
5.2.4.2 – تبادُل التضخم في مقابل البطالة INFLATION VERSUS UNEMPLOYMENT TRADE-OFF

1.5.2.4.2 – النظرية الاقتصادية تعاملت تاريخياً مع التضخم و البطالة كأدوات تبادلية وحيدة (أي أن أيهما يكون بديلاً للآخر)

2.5.2.4.2 – التقلبات في الطلب الإجمالي توحى بوجود علاقة عكسية بين التضخم و البطالة. و السبب الأساسي لهذا التبادل هو أن منحنى العرض الإجمالي ينحدر لأعلى (على سبيل المثال المزيد من البضائع سوف تنتج و لكن فقط عند الأسعار المرتفعة) .

3.5.2.4.2 – نظرية الاقتصاد الكلي الحديثة تقترح وجود علاقة قليلة أو عدم وجود علاقة بين التضخم و البطالة . في المدى الطويل نجد أن البطالة سوف تقترب من المعدل الطبيعي بغض النظر عن معدل التضخم. الانحدار لأسفل لمنحنى فيليبس و الذي يفترض علاقة عكسية بين التضخم و البطالة يعد حقيقة و لكن في المدى القصير فقط و هذا بالرغم من أن المدى القصير ربما ينتهي في غضون سنتين أو ثلاثة سنوات . و نجد أنه كلما أشد انحدار منحنى العرض كلما أشد انحدار منحنى فيليبس

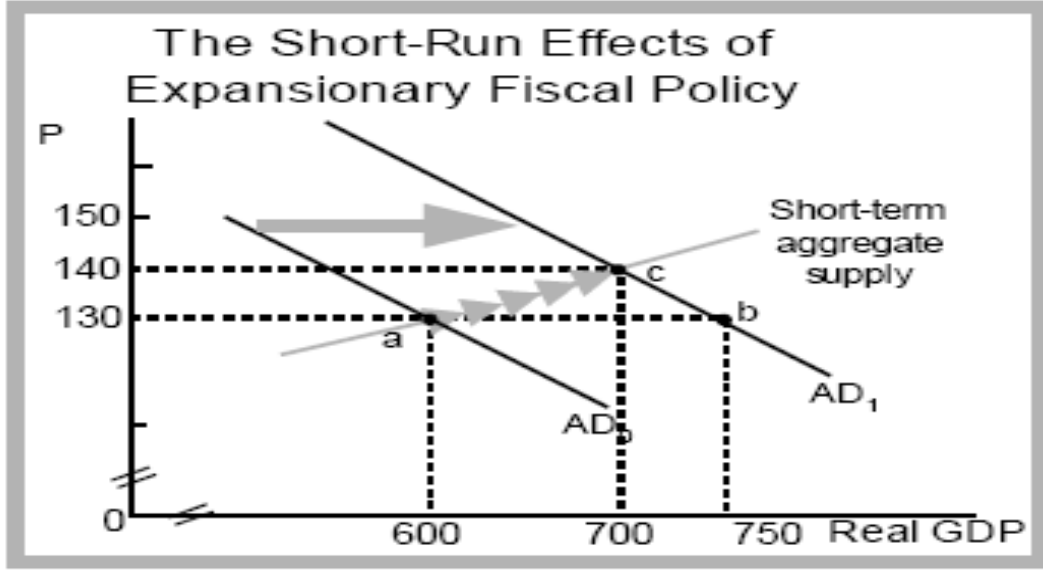
4.5.2.4.2 – **منحنى فيليبس PHILLIPS CURVE** يعد محاولة لقياس التبادل بين التضخم و البطالة . و هو عبارة عن علاقة تجريبية تظهر التبادلات بين معدل التضخم و معدل البطالة



3.4.2 – دور الحكومة في نظام الاقتصاد THE ROLE OF GOVERNMENT IN AN ECONOMIC SYSTEM

1.3.4.2 – **السياسة الضريبية FISCAL POLICY** النفقات الحكومية و الضريبية كأدوات للسياسة الضريبية تهدف إلى أهداف مؤكدة و مقبولة اجتماعياً (مستوى الدخل و البطالة و توزيع الدخل ، ... إلخ) . السياسة الضريبية تشير إلى تفاعل الأنفاق الحكومي و الضرائب

1.1.3.4.2 – كما هو موضح في الرسم البياني التالي سنجد أن السياسة الضريبية على شكل زيادة النفقات الحكومية يمكن أن تتسع بحيث أن يتحرك خط الطلب الكلي إلى اليمين مسبباً إجمالي ناتج محلي حقيقي. و بشكل آخر فن الاقتطاع من النفقات الحكومية سوف تحرك خط الطلب الإجمالي إلى اليسار مسبباً نتيجة معاكسة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي



2.3.4.2 – مع قانون التوظيف الكامل لسنة 1946 **FULL EMPLOYMENT ACT OF 1946** فإن الحكومة الفيدرالية قد تولت المسؤولية الخاصة بالتوظيف الكامل و استقرار الأسعار و النمو الاقتصادي
3.3.4.2 – و هكذا نجد أن الحكومة بإمكانها أن تبرر دخول السوق الذي لم يتم تخصيص قوى السوق للموارد فيه بكفاءة
4.3.4.2 – تقسيم السلع الاستهلاكية إلى قسمين ييسر التحليل الخاص بدور الحكومة في السوق و هما

1.4.3.4.2 – السلع العامة **PUBLIC GOODS**

1.1.4.3.4.2 – عدم تجزؤ الخدمات (مثال ذلك المواقف العمومية)
2.1.4.3.4.2 – صعوبة استثناء الأفراد من إعانات (مثال ذلك الدفاع العام)

2.4.3.4.2 – السلع الخاصة **PRIVATE GOODS**

1.2.4.3.4.2 – استهلاك الفرد الواحد من سلعة خاصة سوف يبعد فرد آخر من استهلاك نفس السلعة (على سبيل المثال فقط فرد واحد يستطيع استهلاك عصير الفراولة و لكن كل فرد يستفيد من الدفاع العام)

3.4.3.4.2 – علاقة الإنفاق الحكومي بالنسبة لاستهلاك الخاص و المدخرات يمكن التعبير عنها ببيانها كما هو موضح في الرسم التالي. الخط المنحني يمثل أقصى مستوى إنتاج للاقتصاد

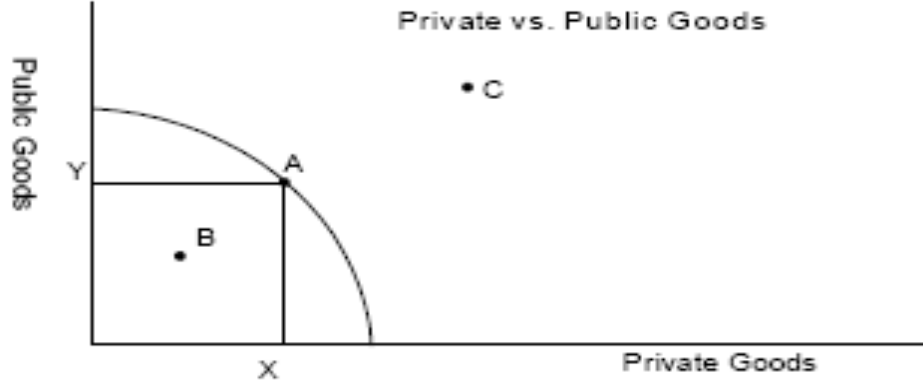
5.3.4.2 – السوق ربما لا يخصص الموارد بكفاءة فيما يتعلق بالسلع العامة و ذلك بسبب أن السلعة العامة مثل الدفاع لا يمكن أن تستغنى عنها من قبل الأفراد ، فالناس غالباً ما يحصلون على الفائدة بدون الدفع في مقابل مثل هذه السلع ، و بالتالي فإنها تمثل فائدة فائضة . أنظر إلى الرسم الأسفل

1.5.3.4.2 – عند النقطة A نجد أن إجمالي الاستهلاك الاجتماعي يتكون من القيمة Y من السلع العامة و القيمة X من السلع الخاصة . بسبب أن النقطة A تقع على حدود المنحنى فإن الموارد تستخدم بكفاءة

2.5.3.4.2 – المجتمع عند النقطة B لديه بطالة و استخدام غير كفؤ للمصادر

3.5.3.4.2 – الخليط المكون من استهلاك السلع العامة و الخاصة الذي تمثله النقطة C لا يمكن الحصول عليه في المدى القصير حيث أنه يقع خارج حدود

المنحنى و التي من تعريفه أنه حدد على أساس أقصى مستوى للإنتاج في المدى القصير



6.3.4.2 – الحكومة تمويل نفقاتها بواسطة التالي :

1.6.3.4.2 - **فرض الضرائب TAXATION** و التي هي عبارة عن شكل من أشكال السياسات الضريبية

1.1.6.3.4.2 – لعملية فرض الضرائب مبدئين هما :

1.1.1.6.3.4.2 – المساعدات المستلمة . حيث يجب على الأفراد دفع الضرائب على أساس المساعدات التي يستلمونها من الخدمات (مثل الدفع لاستخدام الحديقة العامة أو حمامات السباحة)

2.1.1.6.3.4.2 – القدرة على الدفع . يجب على المستهلكين دفع الضرائب بناءً على أساس قدرتهم لدفعها (مثال ذلك الضرائب على الدخل و الثروات)

2.1.6.3.4.2 – ثلاثة أصناف من الضرائب و التي ربما تعكس أو لا تعكس مبادئ القدرة على الدفع هي :

1.2.1.6.3.4.2 – **التصاعدية PROGRESSIVE** . حيث أنه عند وجود دخل عالي فإن الأفراد يدفعون نسبة عالية من دخولهم للضرائب (مثال ذلك الضريبة على الدخل) . بإجبار الناس نحو فئة الضريبة الأعلى كلما كانوا يكسبون أكثر هو عبارة عن جهاز لحفظ التوازن ذو آلية تلقائية (أي كلما زاد الدخل كلما زادت الضريبة التي من شأنها تقليل هذا الدخل لإحداث توازن في المجتمع)

2.2.1.6.3.4.2 – **تناسبية PROPORTIONAL** عند كل مستويات الدخل فإن النسبة التي يتم دفعها كضرائب تكون ثابتة (مثال ذلك ضريبة المبيعات)

3.2.1.6.3.4.2 – **ارتدادية REGRESSIVE** أي كلما زاد الدخل فإن النسبة التي يتم دفعها كضريبة تنخفض (مثال ذلك ضرائب الأجور و الإنتاج)

مثال ذلك أيضاً نجد أن ضريبة الإنتاج ارتدادية بسبب عبئها التحميلي الغير متناسب مع دخول الأشخاص المتدنية حيث أنه كلما زاد الدخل الشخصي فإن نسبة الدخل المدفوع (نسبة الضرائب) تقل بما أن ضريبة الإنتاج هي قيمة محددة لكل كمية من السلعة أو الخدمة المشتراة

3.1.6.3.4.2 – يمكن تقسيم الضرائب أيضا إما إلى ضرائب مباشرة أو ضرائب غير مباشرة كالتالي

1.3.1.6.3.4.2 – الضرائب المباشرة DIRECT

TAXES و هي تفرض على دافع الضرائب و تدفع مباشرة إلى الحكومة و مثال ذلك الضريبة على الدخل الشخصي

2.3.1.6.3.4.2 – الضرائب الغير مباشرة INDIRECT

TAXES هي فرض ضرائب على الآخرين و بالتالي تحمل بطريقة غير مباشرة على دافعي الضرائب و مثالها الضرائب على المبيعات و ضرائب الضمان الاجتماعي المدفوعة بواسطة الموظف (يكون المسئول عن تحصيل هذه الضرائب صاحب العمل و هي بذلك تفرض مباشرة عليه و يتم تحصيلها من الموظفين و بالتالي فإن صاحب العمل هنا هو وسيط في العلاقة الضريبية لذلك كان هذا النوع من الضرائب ضرائب غير مباشرة)

4.1.6.3.4.2 – مدى تأثير فرض الضرائب INCIDENCE OF TAXATION

– الأطراف الذين يتحملون فعليا ضريبة معينة على سبيل المثال الشخص الذي يتحمل فعليا العبء الخاص بضريبة غير مباشرة ربما لا يكون نفسه الشخص الذي يدفع الضريبة للحكومة

1.4.1.6.3.4.2 – مدى تأثير فرض الضريبة يصبح مهما

عندما تريد الحكومة تغيير هيكل الضريبة . بسبب أن فرض الضرائب هو عبارة عن شكل من أشكال السياسة الضريبية فإن الحكومة تريد أن تعرف فعليا من الذي سيتحمل تأثير فرض الضرائب و ليس فقط من سوف يدفع هذه الضرائب

2.4.1.6.3.4.2 – مثال على ما سبق : الضرائب مثل ضريبة الدخل على الشركات و الضريبة على أملاك الشركات و ضريبة الإنتاج هي كلها غالبا تنتقل إلى المستهلك على شكل أسعار مرتفعة

3.4.1.6.3.4.2 – مثال آخر : الضرائب مثل الضرائب على الأرباح الغير محتسبة (الطارئة) لا تنتقل إلى المستهلك من خلال الأسعار المرتفعة . فهذا النوع من الضرائب من نوع الضرائب التي تفرض مرة واحدة يتم فرضها على جزء من المخرجات المنتجة و لا يزيد سعر التوازن للسلعة التي فرض عليها الضريبة

5.1.6.3.4.2 – بالنسبة لجانب العرض فإن الاقتصاديون يستخدمون

منحنى لافر LAFFER CURVE لمحاولة توضيح كيف يتعامل الناس مع تغير معدلات الضرائب المفروضة على الدخل . على سبيل المثال إذا كان معدل ضريبة الدخل هو صفر في المائة 0% فإن ما قيمته صفر من الإيرادات يجمع و بشكل متشابه إذا كان معدل الضريبة هو 100% فإن إيراد ضريبة الدخل من المحتمل أن يكون صفر بسبب أن من أكتسب هذا الدخل و الذي سيواجه معدل ضريبة قدره 100% لن يعمل

1.5.1.6.3.4.2 – أفضل معدل ضريبة على الدخل يمكن أن

ينتج عنه أقصى إيراد ممكن هو ذلك المعدل الذي ليس

بالمرتفع جداً أو المنخفض جداً و الذي يتولد عنه إيرادات أقل من أقصى إيرادات ضريبية ممكنة

2.5.1.6.3.4.2 – بالنسبة لجانب العرض فإن الاقتصاديون لا يقررون بأن تخفيض معدلات الضريبة على الدخل سوف يجلب المزيد من الإيراد . و لكن بدلاً من ذلك فأنهم يدعون بأنه إذا كان معدل الضريبة عالياً فإن تخفيض المعدل سوف يجلب المزيد من الإيراد بسبب أن المخرجات و الدخل القومي سوف يزدان . هذه النتيجة نظرياً يجب اتباعها بسبب المحفزات المتزايدة للعمل و للاستثمار و للادخار

3.5.1.6.3.4.2 – و مع ذلك فإن السياسة الاقتصادية لا يجب أن تختلط بالاعتبارات السياسية . توجد أسباب سياسية واضحة لتطبيق معدلات مرتفعة أو منخفضة للضرائب على مستويات الدخل المحددة ، و بالتالي فإن التي يندرج تحتها منحى لافر لا توجه أسئلة بخصوص السياسيين أصحاب نظرية إعادة التوزيع

4.5.1.6.3.4.2 – النقد الموجه إلى منحى لافر هو أن المنحى يوضح أقصى معدل ضريبة يمكن أن يفرض . فالطريقة الوحيدة لمعرفة ذلك سواءً إذا كان معدل الضريبة مرتفعاً أو منخفضاً هو تغييرهم لمعرفة ما إذا زادت الإيرادات . النقاد أيضاً لاحظوا أن الحوافز المستمدة من استقطاعات الضريبة ربما يكون لها تأثيرات بجانب العرض نسبياً صغيرة و هذه التأثيرات ربما تقع فقط على المدى الطويل . و لا تزال هناك مشكلة محتملة و هي اقتطاع الضرائب في ظل اقتصاد يزداد اتساعاً ربما يثير بشكل زائد الطلب و بذلك يزداد التضخم

6.1.6.3.4.2 – في السنوات الأخيرة ، العديد من الدول الصناعية تبنت مبدأ تطبيق الضريبة بناءً على الاستهلاك مثل **ضريبة القيمة المضافة** **VALUE –ADDED TAX** . حيث يتم فرض الضريبة على القيمة المضافة على السلع بواسطة كل وحدة أعمال تجارية خلال تسلسل الإنتاج و التوزيع

1.6.1.6.3.4.2 – مقدار القيمة المضافة يقدر بالفرق بين مبيعات الشركة و بين مشترياتها

2.6.1.6.3.4.2 – كل شركة في سلسلة الشركات تحصل الضريبة على مبيعاتها و يتم مقابلتها بالضرائب التي تم دفعها مقابل المشتريات ثم يحول الفرق إلى الحكومة

3.6.1.6.3.4.2 – يتحمل المستهلك بشكل أساسي تأثير الضريبة عن بواسطة الأسعار المرتفعة

4.6.1.6.3.4.2 – ضريبة القيمة المضافة تشجع المستهلك على الادخار بسبب أن هذا النوع من الضرائب تدفع على الاستهلاك فقط لا على الادخار . بسبب أن أساس ضريبة القيمة المضافة هو الاستهلاك فإن الناس الذي ينتمون لمجموعة الدخل المنخفضة سوف ينفقون نسبة كبيرة من

دخولهم على الضرائب . و بالتالي نجد أن ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة ارتدادية .

5.6.1.6.3.4.2 – فقط هذه الأعمال التجارية التي تجني الأرباح عليها أن تدفع الضرائب على الدخل . فتحت ضريبة القيمة المضافة مع ذلك كل الأعمال التجارية يجب أن تدفع الضرائب بغض النظر عن الدخل

2.6.3.4.2 – **الاستدانة DEBT** الوسيلة البديلة لتمويل النفقات الحكومية . **عجز الموازنة BUDGET DEFICIT** يحدث عند عدم كفاية المتحصلات الضريبية لتغطية كل النفقات الحكومية . مثل هذا النوع من العجز يجب أن يمول بواسطة الاقتراض الحكومي . و عكس عجز الموازنة هو **فائض الموازنة BUDGET SURPLUS**

1.2.6.3.4.2 – الأفراد يقرضون الحكومة من منطلق التطوع بينما نجد أن فرض الضرائب إجباري

2.2.6.3.4.2 – الاستدانة توزع التكاليف على الوقت و ذلك يسمح للأجيال المستقبلية أن يشاركوا في الدفع مقابل السلع العامة

1.2.2.6.3.4.2 – على عكس ما سبق نجد أن الضرائب هي عبارة عن دفعا فورياً للسلع

3.2.6.3.4.2 – **تأثير الاستبعاد THE CROWDING-OUT EFFECT** . عندما تباع الحكومة السندات لكي تمول نفقاتها فهي تتنافس مع الشركات التي تريد أن تباع أسهمها و سنداتها و بذلك فإن تقسيم سوق محدود من شأنه زيادة معدلات الفائدة و أن يخفض اقتراض الشركات و تخفيض استثماراتها . و عندما تكون عملية بيع الحكومة للسندات غير متوقعة فإن تأثير الاستبعاد يمكن أن يخفض من تأثير السياسة الضريبية

4.2.6.3.4.2 – **تأثير الاستقطاب THE CROWDING-IN EFFECT** في أوقات انخفاض الأحوال الاقتصادية فإن أي أنفاق حكومي إضافي سوف يزيد من إجمالي الناتج المحلي (و ذلك بتحريك الطلب الإجمالي) و الذي بدوره سيشجع الاستثمار

5.2.6.3.4.2 – **العجز الهيكلي مقابل العجز الدوري STRUCTURAL VERSUS CYCLICAL DEFICITS**

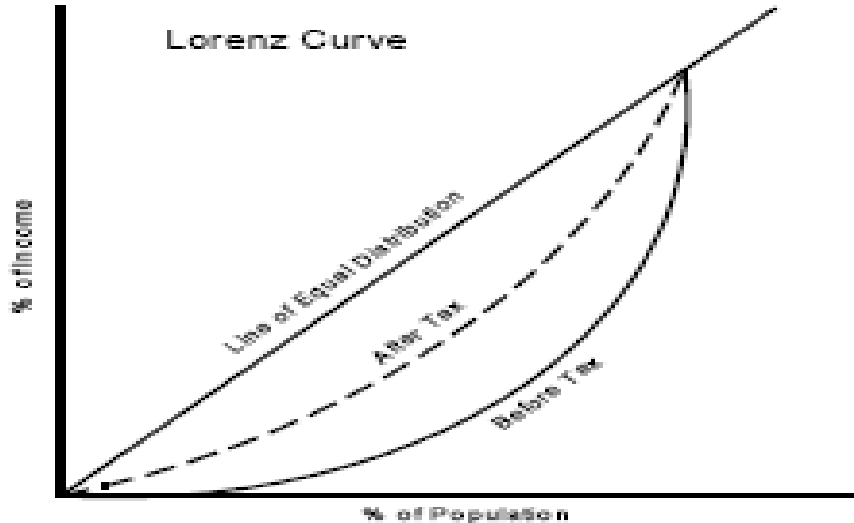
. عجز الموازنة هو عبارة عن مجموع العجز الهيكلي و العجز الدوري . العجز الدوري ينتج عن فترات الركود الاقتصادي التي تطلق بشكل آلي (غير متروك لتقدير المرء) السياسة الضريبية . على سبيل المثال بالرغم من أن إجمالي الناتج المحلي يهبط فإن النفقات الحكومية المحددة مثل إعانات البطالة تزداد . و أيضاً في نفس الوقت فإن إيرادات الضريبة تنخفض بسبب نظام الضريبة التصاعدي . العجز الهيكلي هو عبارة عن المتبقي من العجز الكلي و هو عبارة عن العجز الذي سيحدث عند مستوى التوظيف الكلي إذا لم تكن هناك فترات ركود في الاقتصاد . العجز الهيكلي ينتج عن السياسة الضريبية التقديرية

6.2.6.3.4.2 – **قانون الموازنة المتوازنة A BALANCED BUDGET LAW** وُجد في بعض الولايات و الحكومات المحلية و مثل هذه القوانين تتطلب من الحكومة أن توازن موازنتها سنوياً . و

بسبب إمكانية حدوث العجز الدوري الذي لا يمكن تنظيمه فإن البلدية بتطبيق قانون الموازنة المتوازنة يجب أن يستخدم العجز الهيكلي أو الفائض لمقابلة العجز الدوري . و هذا الأمر يتم انجازه بواسطة عمل الموازنة ذات الاعتماد المالي المستقر و الذي هو يمثل أساساً في حساب المدخرات الذي تم تجميعه خلال فترات الفائض الدوري . و الذي يستخدم لمقابلة العجز خلال فترات العجز الدوري . تجادل الكثيرون بشأن قانون الموازنة المتزنة على المستوى الفيدرالي و لكن فعل ذلك سيحد من قدرة الحكومة على معالجة تأثير دورات الأعمال التجارية . السياسة الضريبية على شكل الاقتراض مهمة من جانب إزالة فترات الركود و فترات الكساد . مثل هذه السياسة لا يمكن تُنجز في ظل قانون الموازنة المتزنة .

7.2.6.3.4.2 – الأنشطة الحكومية الأخرى

1.7.2.6.3.4.2 – الأنشطة الحكومية التي تزايدت في الغالب منذ سنة 1929 هي في مجالات صيانة الدخل المساعدة العامة . هذه البرامج تنتج عن الدفعات المحولة TRANSFER PAYMENT التي تشتمل على العناية الطبية و الضمان الاجتماعي و الخدمات الاجتماعية و التعويض عن البطالة و كوبونات الطعام . و هذه الشكل الاختياري و الغير اختياري من السياسة الضريبية صمم لإعادة توزيع الدخل 2.7.2.6.3.4.2 – من خلال فرض الضرائب نجد أن الحكومة يمكن أن تعدل توزيع الدخل الاجتماعي و الذي يمكن أن يُصور بواسطة منحنى لورينز LORENZ CURVE . منحنى لورينز الموضح في الأسفل يوضح عدم تساوي في توزيع الدخل . فكلما كان المنحنى أكثر انحناءً للخارج (أكثر تقعرًا نحو المنحنى السيني) فإن توزيع الثروات الغير متساوية في الدولة سوف يتزايد



1.2.7.2.6.3.4.2 – إذا كان كل الأفراد لديهم دخول متساوية فإن منحنى لورينز سوف يكون عبارة عن خط مستقيم يميل بزاوية 45 درجة على المحور

السيني . الدخل الفعلي الموزع ربما يكون متقارب من

BEFOR TAX منحنى

2.2.7.2.6.3.4.2 – على الرغم من فرض ضرائب

تصاعدية فإن الحكومة يمكن أن تحرك المنحنى لكي

يكون قريباً من التوزيع المتساوي للدخل (كما هو

موضح في المنحنى المتقطع)

3.7.2.6.3.4.2 – الموازنات (المثبتات) التلقائية

AUTOMATIC STABILIZERS هي عبارة عن

شكل من أشكال السياسات الضريبية الغير اختيارية و هي تلك

العناصر الموجودة في الاقتصاد و التي تدعم الطلب الإجمالي

عندما يكون على نحو ما ضعيف (على سبيل المثال خلال

الركود) و تبقي الطلب الإجمالي منخفضاً عندما يكون على

نحو ما مرتفعاً (على سبيل المثال خلال فترة النماء) . هذه

العناصر أيضاً تخفض من حساسية الاقتصاد بالنسبة لانتقال

الطلب

1.3.7.2.6.3.4.2 – الأمثلة على المثبتات التلقائية

تشتمل على الضرائب على الدخل و التأمين على

البطالة و الضريبة على أرباح الشركات و دعم أسعار

المنتجات الزراعية

2.3.7.2.6.3.4.2 – معدلات الضريبة على الدخل

تعتبر مؤشر للتضخم لذلك فإن الالتزامات الضريبية

لن تزداد بمفردها بسبب التضخم . فوضع نظام

للمؤشرات مع ذلك يتجاهل المثبت التلقائي و بالتالي

حتى و لو أن دافعي الضرائب الفرديين يملكون الكثير

بعد الضريبة على الدخل مع وجود نظام المؤشرات

فإن التضخم ربما يصبح أسوأ كنتيجة لذلك

تعليق على العبارة السابقة من موسوعة BRITANNICA CONCISE حول المصطلح

INDEXATION و الذي يقصد به من منظور السياسات الضريبية و هو عبارة عن

الوسيلة التي يتم بها مقابلة تأثير التضخم أو الانكماش على دفعات الضمان الاجتماعي أو

على الضرائب بواسطة قياس القيمة الحقيقية للنقود من منطلق نقطة ثابتة لمرجع و في الغالب

يكون هذا المرجع هو مؤشر الأسعار ، فبدون نظام المؤشرات فإن مستلمي إعانات الضمان

الاجتماعي على سبيل المثال سوف يعانون خلال أوقات التضخم إذا بقيت تلك الإعانات عند

نفس المعدل الثابت . فنظام المؤشرات يستخدم في بعض البلدان لمقابلة الزيادة التدريجية

الناجمة عن الانتقال من شريحة دخل إلى شريحة دخل أعلى كنتيجة للتضخم و الذي يحدث عند

تطبيق أي نظام ضريبي تصاعدي ، و نظام المؤشرات أيضاً يمكن أن نعبر عنه بأنه الربط بين

معدلات الأجور و الأدوات المالية الخاصة بمؤشرات الأسعار

8.2.6.3.4.2 – الاقتصاد الرأسمالي يتميز بالترويج للمنفعة الذاتية

الخاصة و الملكية الخاصة و المشروعات الحرة و الاختيار الحر و

السوق التنافسية و محدودية التدخل الحكومي

1.8.2.6.3.4.2 – الكميات الكبيرة من السلع الرأسمالية و

الإنتاج المتخصص و التنافس و التجارة بين المناطق و الدول

و استخدام النقود لتسهيل تبادل البضائع هي من السمات

المميزة

9.2.6.3.4.2 – في الاقتصاد الرأسمالي القرارات في المقام الأول
تؤخذ بواسطة القطاع الخاص و ذلك بواسطة الأسر و الأعمال
التجارية

1.9.2.6.3.4.2 – التقسيم الوظيفي لتوزيع الدخل يتكون من
الأجور و الرواتب (أكبر جزء أساسي) و الفائدة و الإيجارات
و الأرباح . التوزيع الشخصي للدخل بالنسبة للأسر ينحرف
نحو الغنى

2.9.2.6.3.4.2 – حسابات الاستهلاك بالنسبة لأكثر استخدام
للدخل الأسري هو أكثر من 50% من أنفاق المستهلك يكون
على الخدمات و الباقي يدخر أو يدفع للضرائب
3.9.2.6.3.4.2 – الأعمال التجارية تدار على شكل الملكيات
الفردية و الشراكات و الشركات و الشركات المساهمة . و
الشركات المساهمة هي القوى السائدة في الاقتصاد بسبب
محدودية المسؤولية عن الالتزامات و قدرتها على رفع
رأسمالها

4.9.2.6.3.4.2 – الأرباح تحدد مزيج المخرجات . الأرباح (و
الخسائر) تؤدي إلى زيادة أو نقص المخرجات من سلع و
خدمات معينة . و علاوة على المنافسة تؤدي إلى تخفيض
التكاليف من خلال استخدام أمثل أكثر للمصدر . المنافسة تميل
إلى أن تؤدي إلى تقارب غير متعمد لكلاً من المنفعة الذاتية
الخاصة و السلع العامة . تأثير هذه الأيدي الخفية ينتج عن
حافز الربح الذي يعزز أكثر من تخصيص المورد الكفاء
المتسق مع مطالب المجتمع .

5.9.2.6.3.4.2 – الأسعار و دخول المستهلكين يحددان
توزيع المخرجات و نجد أن الأسواق تتلاءم بحيث أنها تعيد
تخصيص الموارد مثل الإعتمادات المالية و التكنولوجيا و
التغير في أذواق المستهلكين .

10.2.6.3.4.2 – الحكومة أو القطاع العام في الاقتصاد يمدان
بالخدمات الأساسية المحددة و الضرورية للرأسمالية مثل إطار العمل
القانوني للعلاقات الاقتصادية و كمية وسائل الدفع و حفظ الأمن و
النظام العام و حماية المستهلك و تعزيز التنافس . علاوة على ذلك
الضرائب الحكومية و الأنفاق الحكومي و المدفوعات المحولة و
الرقابة على مجموع النقد المتداول الذي يؤثر على تخصيص الموارد
و توزيع الدخل و مستوى النشاط الاقتصادي بوجه عام و التوظيف و
درجة التضخم . و بالتالي نجد أن الحكومة يمكن أن تخفف من حدة
التقلبات الخاصة بدورة الأعمال التجارية

1.10.2.6.3.4.2 – الحكومة تمد السلع العامة و أشباه السلع
العامة مثل الدفاع القومي و الطرق العامة و الحماية البيئية .
مثل هذه السلع تكون غير قابلة للتجزئة و الأفراد الذين لا
يساهمون في تكلفتها لا يتم إقصائهم من الانتفاع بها . السلع
العامة لا يتم إنتاجها بواسطة القطاع الخاص لذلك فالقطاع
الخاص يمثل نوع من الفشل السوقي و ذلك لأن الأفراد يتلقون
المساعدات لشئ لم يدفعوا مقابله و النتيجة تكون تأثير غير

مباشر على النفقات العامة SPILLOVER و أو وجود تأثير للمعاملات الاقتصادية على أطراف خارج هذه المعاملات

. EXTERNALITY

2.10.2.6.3.4.2 – التكاليف الفائضة SPILLOVER

COSTS أيضاً تنشئ فشل سوقي و تنتج هذه التكاليف عندما يفرض الإنتاج التكاليف الغير قابلة للتعويض على طرف ثالث . و التأثيرات الغير مباشرة على النفقات العامة و تأثيرات المعاملات الاقتصادية على الأطراف خارج المعاملات يمكن أن يؤثر على تخصيص الموارد . على سبيل المثال تلوث بحيرة ميتشجان بواسطة مصنع السيارات الذي لم يقوم بتنظيفها فينتج عنه انخفاض التكاليف الخاصة بالمصنع (و ذلك مقارنة باستخدام المصنع لمعدات التلوث أو أياً من أساليب التنقية) و بالتالي أنتاج سيارة رخيصة للعامة . و نظراً لأن السيارات نسبياً تكون رخيصة فإن الكثير من الناس يشترونها و التشجيع على ذلك يساعد على أن لا يزال الكثير من التلوث باقياً . و النتيجة هي سيارات كثيرة جداً تنتج بتكلفة منخفضة جداً مع وجود تلوث كثير جداً . الحكومة تستطيع التدخل لكي تحد من هذه التكاليف الفائضة بإجبار الجهة مصدر التلوث أن تتحمل كل هذه التكاليف الخاصة بالإنتاج و مثال ذلك بسن القوانين البيئية أو بفرض ضرائب محددة

4.4.2 – النمو الاقتصادي **ECONOMIC GROWTH** هو عبارة عن انتقال خارجي لمنحنى احتمال الإنتاج (PPC) **PRODUCTION POSSIBILITY CURVE** . و هذا الانتقال يحدث عندما يزداد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أثناء الفترة . و يمكن أيضاً تعريف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في نصيب الفرد **PER CAPITA** من إجمالي الناتج المحلي .

1.4.4.2 – الأربعة عناصر الخاصة بالعرض في ظل النمو الاقتصادي هي الكمية و مقدار الموارد الطبيعية و مقدار جودة الموارد البشرية و العرض أو المخزون من السلع الرأسمالية و التكنولوجيا

2.4.4.2 – الزيادة في الإنتاج الحقيقي و الدخل يمكن تحقيقه فقط بواسطة الزيادة في موارد المدخلات و لكن أيضاً بواسطة تحسين الإنتاجية . و الإنتاجية **PRODUCTIVITY** عبارة عن نسبة الإنتاج الحقيقي لكل واحدة من وحدات المدخل . الكثير من النمو في الدخل القومي الحقيقي للولايات المتحدة ينسب إلى الزيادة في إنتاجية العامل . هذا النمو في الدخل القومي الحقيقي يسمح الأجور الحقيقية المرتفعة و ارتفاع مستوى المعيشة

3.4.4.2 – و مع ذلك فإن الطلب و العناصر المخصصة تعتبر أيضاً مقومات إستراتيجية للنمو . فالطلب الإجمالي يجب أن يزداد إذا تحقق احتمال حدوث نمو اقتصادي . علاوة على ذلك نجد أن الزيادة في الموارد يجب أن توظف توظيفاً كاملاً و أن تكون ذات إنتاجية كاملة و معنى ذلك هو أن الموارد الأكثر انتشاراً يجب أن توظف بكفاءة لتحقيق أقصى إنتاج

4.4.4.2 – في المدى القصير بافتراض أن هناك مجتمع يقع خارج حدود منحنى احتمال الإنتاج (الذي يتضمن التوظيف الكامل و الاستخدام الأمثل للموارد لمركز تكنولوجي معطى) نجد أن الطريقة الوحيدة لامتلاك المزيد من سلعة هو أنتاج القليل

من سلعة أخرى . و في المدى الطويل نجد أن المنحنى يمكن أن ينتقل . و العوامل التي تسبب مثل هذا الانتقال تشتمل على التالي :

1.4.4.4.2 – الزيادات في الموارد

2.4.4.4.2 – التقدم التكنولوجي

3.4.4.4.2 – التخصص الدولي و التجارة الدولية ، فالعجز التجاري يسمح

للدولة بالتمتع بمستوى استهلاك يفوق منحنى احتمال الإنتاج . و مع ذلك فإن النتيجة تتمثل في أن المواطنين الأجانب سوف يحتفظون بنسبة كبيرة من الدين المحلي و يمتلكون المزيد من الأصول المحلية . أما بالنسبة للفائض التجاري فإن له تأثير مضاد . فالسلع المنتجة سوف تزيد عن السلع المستهلكة و الإنتاج سوف يقع داخل منحنى احتمال الإنتاج

5.4.4.2 – إذا أنتج المجتمع على حدود منحنى احتمال الإنتاج فإن كل الموارد سوف

تكون مستخدمة و لا يوجد أي إنتاج إضافي يمكن أن ينتج في المدى القصير و هكذا فإنه حتى مع الزيادة في الطلب الإجمالي فإن القدرة الإنتاجية ربما لا تكون موجودة لتوريد الكمية المطلوبة . إذا كان العرض لا يستطيع الزيادة فإن المستهلكين يزايدون على الأسعار الخاصة بالسلع الموجودة و بالتالي فإن التضخم يحدث

6.4.4.2 – النمو في الدول النامية **GROWTH IN DEVELOPING NATIONS**

هو عبارة عن موضوع شائك و السبب الوحيد في ذلك هو أن القليل من سكان العالم يعيشون في الدول الصناعية المتقدمة . الدول النامية تملك دخل منخفض لكل فرد بسبب تلك العوامل مثل ندرة الموارد الطبيعية و النمو السكاني المطرد و البطالة المرتفعة و البطالة الجزئية و الإنتاجية المنخفضة للعامل الناتجة عن الاستثمار الغير كافي في الثروة البشرية و الطبيعية

1.6.4.4.2 – الدول النامية تواجه أيضاً صعوبات في تكوين رأس المال بسبب

أن احتمال الادخار منخفض و حوافز الاستثمار ضعيفة و الأموال المتاحة تميل إلى أن تكون محولة لخارج الدولة . بالإضافة إلى ذلك نجد أن الدول النامية تميل إلى عدم وجود الطبقة التنظيمية البنية التحتية المناسبة (الطرق و السكك الحديدية و الخدمات العامة و المدارس و الاتصالات و خدمات الصحة العامة ، الخ)

2.6.4.4.2 – المعوقات الأخرى التي تواجه النمو الاقتصادي تشتمل على

التضارب بين التسليح الداخلي و الخارجي و النمو السكاني الذي يفوق الإنتاج الغذائي و انعدام الإصلاح الزراعي و العوامل الثقافية الاجتماعية المتنوعة

3.6.4.4.2 – بعض الحلول المقترحة تشتمل على تطوير حكومات وطنية قوية

و الحفاظ على القانون و النظام و إزالة المعوقات الثقافية الاجتماعية و

تحسين البنية التحتية و الادخار الإجباري و الاستثمار الإجباري التوسع في

التجارة العالمية و المساعدة المباشرة بواسطة الدول المتقدمة و استثمار

خاص أكبر يتم بواسطة المؤسسات التابعة للدول المتقدمة و تخفيف الدين و

استقرار أسعار المواد الخام